

الباب الخامس

التعليم والمواطنة رؤية مستقبلية

ويتضمن:-

أولاً: منهج الدراسات المستقبلية

ثانياً: تحليل الأنساق (SWOT Analysis)

ثالثاً: الإطار البحثي للرؤية المستقبلية للتعليم للمواطنة الفعالة

رابعاً: صعوبات الرؤية المستقبلية للتعليم للمواطنة الفعالة

خامساً: سيناريوهات الرؤية المستقبلية للتعليم للمواطنة الفعالة:

- سيناريو التردى.
- سيناريو الممكن.
- السيناريو المفضل.

متطلبات الوصول للمخرجات المرغوبة من التعليم للمواطنة الفعالة وفقاً
للسيناريو المفضل

سادساً: الخاتمة

obeikandi.com

الباب الخامس

التعليم والمواطنة

رؤية مستقبلية

تحقيق مطالب الثورة الشعبية أو ثورة ٢٥ يناير في مصر تتطلب الاهتمام بالتعليم وتحقيق المواطنة الفعالة بأبعادها المختلفة، فالتعليم والمواطنة هما جناحي الثورة لتحقيق مطالبها وأهدافها.

وتحاول الباحثة خلال هذا الباب رسم صورة مستقبلية للتعليم للمواطنة الفعالة، تنطلق بشكل أساسي من التأصيل النظري لمفهوم المواطنة والتعليم للمواطنة، وخبرات التعليم للمواطنة الفعالة وتجاربه في الماضي والحاضر، وذلك بهدف الوصول لشكل هذا التعليم في المستقبل بخبراته المتنوعة ومساراته المتعددة من خلال سيناريوهات تصف هذا المستقبل وتحدد مؤشرات وملامحه.

ولذلك استعانت الباحثة بأحد أساليب منهج دراسة المستقبل وهو أسلوب السيناريوهات، وفيما يلي تحليل موجز لمنهج دراسة المستقبل وأسلوب السيناريوهات.

أولاً: منهج الدراسات المستقبلية:

يعنى هذا المنهج باستشراف الصور المختلفة للمستقبل وتقدير مدى احتمال حدوثها وفقاً لفروض مختلفة، تبنى على ضوء الإلمام بالواقع وجذوره التاريخية والإمكانات المتاحة وأساليب استخدامها^(١).

ويتم تحديد اتجاهات المستقبل باعتباره صورة للماضي وانعكاساً للحاضر، مع الاستناد إلى قاعدة علمية وموضوعية في تناول المفاهيم والقضايا التي يتم دراستها، وتوقع التغيرات المحتملة؛ للوصول لمعلومات تنبؤية^(٢)، بالاستعانة بأحد أساليب التنبؤ مثل دلفاي، والسيناريو، وشجرة الاحتمالات، وعجلة المستقبل..... إلخ^(٣).

وتتمثل الركيزة الأساسية لتربية عقل الأمة المستقبلي في دراسة حالة المستقبل وذلك لأن مشكلات اليوم ناتج لمشكلات الماضي وسيكون لها صدي في المستقبل، فالمشكلات تتكون تدريجياً، ولذلك يكون دراسة الماضي والحاضر أساس جيد لدراسة المستقبل^(٤).

وتتنوع وتتعدد تقنيات المستقبل بتعدد التخصصات، لذلك يمكن استخدام مجموعة متنوعة من أساليب التنبؤ تقع في مجموعات كما يلي^(٥):

• بروتوكولات التفكير التوقعي

١. طريقة دلفي
٢. تحليل الطبقات السببي
٣. المسح البيئي
٤. التحليل المورفولوجي
٥. تخطيط السيناريو
٦. تاريخ المستقبل
٧. تحليل المحتوى

• الايكولوجية التاريخية

- أ- تحليل خلفية المرأة
- ب- تحليل متعدد الأثر

• ورش العمل المستقبلية

١. وضع الفشل وتحليل الآثار
٢. الإجراءات الوقائية
٣. بيوجرافيا المستقبل
٤. عجلة المستقبل
٥. شجرة البدائل

• المحاكاة والنمذجة

- أ. شبكة التحليل الاجتماعي
- ب. هندسة النظم
- ج. التصور
- د. تحليل الاتجاهات
- هـ. لعب دور التكيفي

وقد وجدت الباحثة أن أسلوب السيناريوهات يمكن أن يكون الأكثر ملاءمة للبحث الحالي، حيث تقدم الباحثة من خلاله ثلاثة سيناريوهات؛ لتصل من خلاله إلى الرؤية المستقبلية المحتملة والممكنة والمفضلة للتعليم للمواطنة الفعالة.

أسلوب السيناريوهات:

السيناريوهات مجموعة من التباديل تتشكل وفقاً للتغيرات الاجتماعية المحتملة، وتتضمن

تدرجات من الاحتمالات؛ للوصول للسيناريو الأكثر احتمالاً، ويساعد السيناريو في إدراك نقاط الضعف المحتملة ومحاولة التغلب عليها أو التقليل من آثارها؛ بعمل الاحتياطات اللازمة لتجنبها، ويمكن جمع كل العناصر الإيجابية في سيناريو، والسلبية (قياساً إلى الوضع الحاضر) في سيناريو آخر، والوصول لأفضل وأسوأ سيناريو، وتتضمن هذه العملية عدداً من الخطوات كالاتي^(٥):

١. تقرير القوى الدافعة للتغير.
٢. وضع العوامل الفاعلة معاً في إطار قابل للاستمرار.
٣. إنتاج عدد من السيناريوهات يمكن أن يصل من ٢ حتى ٩ سيناريوهات
٤. اختيار السيناريو الأفضل أو الأكثر احتمالاً .

ومن المهم أن تكون السيناريوهات مستمدة من تفصيلات واقعية حدثت في تجارب الماضي أو تحدث في الواقع الحاضر؛ لتستند إلى الرؤية العلمية للتخطيط

المستقبلي، فالسيناريوهات لا تعبر عن خطة موضوعه وإنما عملية تخطيطية متكاملة؛ لتحقيق هدف واضح، وهو الوصول للتعليم الهادف للمواطنة الفعالة في كل مرحلة وكل لحظة تاريخية في عمر الدولة المصرية.

وقد قامت الباحثة استنادًا إلى الدراسة النظرية التحليلية بتقديم ثلاث سيناريوهات، يتقدم كل منها عدد من المشاهد التي تعبر في مجملها عن العوامل الفاعلة التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث السيناريو، مثل المشهد الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي.

وترى الباحثة أنه مما يساعدها في تقديم الرؤية المستقبلية للتعليم للمواطنة قيامها بتحليل الأنساق (SWOT Analysis) أو Strengths, Weakness, Opportunities, and Threats بتحديد نقاط القوة والضعف في نظام التعليم، والفرص و التهديدات التي يواجهها؛ باعتبارها ركائز لبناء هذه الرؤية.

ثانيًا: تحليل الأنساق (SWOT Analysis)

تحليل البيئة الداخلية والخارجية لنظام التعليم المصري، التي تؤثر في قدرته على الإعداد للمواطنة الفعالة، كما يلي:

- نقاط القوة في نظام التعليم المصري التي يمكن أن تساعد في الإعداد للمواطنة الفعالة:

يمكن رصد نقاط قوة النظام التعليمي التي يمكن أن تساعد في الإعداد للمواطنة الفعالة على النحو الآتي:

أ- جعل التعليم قضية أمن قومي. رفع شعار التعليم للجميع، باستحداث نظم مدارس الفصل الواحد ومدارس الفتيات.

ب- ومحاولة توفير تعليم لكل المواطنين.

ج- اتخاذ خطوات جادة في مجال محو الأمية، مع اشتراك المجتمع المدني في التعامل مع قضية الأمية.

- د- وضع سياسات لتطوير التعليم في مجتمع المعرفة
- ه- فتح القنوات بين التعليم الثانوى العام والفنى، وفتح أبواب الالتحاق بالتعليم الجامعي، مع استحداث نظم الجامعة المفتوحة والتعليم عن بعد.
- و- التطوير المستمر للتعليم، وسياساته وأهدافه، بما يتفق مع الاتجاهات العالمية، وخصوصاً في مجال تحقيق التعليم المتميز وتشجيع الإبداع... الخ.
- ز- إنشاء الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، وتطوير التعليم للوصول للجودة على مستوى التعليم قبل الجامعي والجامعي.
- ح- انتشار رفعة التعليم الجامعي واتساعها، وزيادة أعداد المقيدين فيه وكذلك خريجيه، مع محاولات تطويره لإعداد الأفراد للمواطنة الواعية المثقفة.
- ط- وجود المجتمع المدني ومشاركته في التعليم المصري.
- ي- تزويد المدارس بالتكنولوجيا المتقدمة، ووجود مواقع لوزارة التربية والتعليم وبعض الهيئات التعليمية والبحثية على شبكات المعلومات.
- نقاط الضعف التى يعانى منها التعليم المصري:

أما نقاط الضعف التى يعانى منها المجتمع المصري، والتى من شأنها إحداث قصور فى الإعداد للمواطنة، فهي كما يلي:

١. غياب فلسفة واضحة للتعليم فى المجتمع المصري.
٢. الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، فى الكثير من مؤشرات، ويتضح فى الآتى:
 - أ- أصبحت مجانية التعليم اسم بدون مضمون حقيقى
 - ب- طبقة التعليم؛ ليصبح التعليم أداة للفريلة الاجتماعية وليس مصعداً اجتماعياً، فيساعد الأغنياء ليزدادوا معرفة وثراء من خلال مدارس متميزة بمصروفات هائلة ومدارس وجامعات خاصة وأجنبية تساعدهم فى الحصول على وظيفة مرموقة فى المجتمع فى الوقت الذى يحرم الفقراء من ذلك الإعداد المتميز، مع إحساسهم بالدونية والاعتراب عن المجتمع.

- ج- التفاوت التعليمي الحادث بين الريف والحضر، وبين المناطق الجغرافية المختلفة، وذلك في الخدمات المقدمة، والجودة التعليمية المنشودة.
- د- التمييز الحادث بين التعليم العام والفنى، لصالح التعليم العام.
٣. الفجوة بين ما يقال على المستوى النظرى من أهداف وسياسات في الوثائق والأدبيات، وما يطبق منها على مستوى الممارسة والتطبيق، ومن أمثلة ذلك:
- أ- تنص الوثائق التعليمية على أهمية المشاركة المجتمعية في التعليم، وعلاقة المدرسة بأسر الطلاب من خلال مجالس الآباء أو مجلس الأمناء، بينما لاتزال تجارب المشاركة المجتمعية في التعليم التي تعتبر أقوى مؤشرات الإعداد للمواطنة الفعالة قاصرة، وتحتاج إلى تفعيل والتوظيف بشكل أفضل، ويشير الواقع الممارس إلى ضعف هذه المجالس واقتصار عملها على دفع التبرعات؛ ولذلك أحجم عنها أولياء الأمور.
- ب- تنص الوثائق إلى الوصول للجودة التعليمية والعمل وفقاً لمعايير الجودة التي تفترض وجود تعليم جيد، بينما يعاني التعليم المصري من الكثير من المشكلات مثل زيادة كثافة الفصول، وتعدد الفترات الدراسية، وضعف الإنفاق وقصور إعداد المعلم وأدائه التدريسي، وقدم المباني المدرسية وتهالكها، وغيرها من المشكلات التي يصعب معها تحقيق جودة التعليم.
- ج- تنص الوثائق على ضرورة الاهتمام بالتعليم الفنى ومساواته بالتعليم العام، ويشير الواقع إلى قصور أداء المدارس المهنية والفنية وضعف مستوى خريجها وضعف إمكانياتها وتجهيزاتها.
- د- تأكيد الوثائق على أهمية الاهتمام بالتعليم العلمى العملى التطبيقى بوصفه مقياساً لنقدم الأمم، بينما يشير الواقع إلى الفجوة الواضحة بين أعداد خريجي الكليات النظرية والعملية والمعاهد الفنية لصالح الكليات النظرية.
- هـ - تنص الوثائق على أهمية التنمية المتكاملة لشخصية المتعلم، بينما يشير الواقع إلى قلة الوقت المتاح في اليوم الدراسي لممارسة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية، أو لدعم علاقة الطالب بالمؤسسة التعليمية، بالإضافة إلى

أزمة ممارسة الديمقراطية داخل المؤسسات التعليمية، وفرض لوائح طلابية لم يشارك الطلاب في صياغتها.

٤. التقليد الأعمى للاتجاهات العالمية في التعليم، والمجاعة للغرب دون أخذ وقت كاف للتجريب، مع التأكيد في بعض الأحيان على مفاهيم المواطنة العالمية أو الكوزموبوليتانية، في مقابل محاولة تهيمش المواطنة القومية الفعالة التي تساعد على مشاركة الأفراد وإبداء رأيهم في الإصلاحات والسياسات التعليمية على المستوى العربى والإقليمى والمحلى.

٥. قلة العناية الواجبة بالتعليم غير النظامي والتعلم غير الرسمي، وضعف التكامل بين منظومات المجتمع ومنظومة التعليم في الإعداد للمواطنة الفعالة.

٦. مازالت نسبة الأمية عالية في المجتمع المصرى، وما زالت الكثير من المناطق النائية والعشوائية تعاني من الحرمان التعليمي.

٧. معاناة التعليم الجامعي المصرى، من تخطيط التخصصات (التخصص الواحد يتم استيعابه في أكثر من قسم وأكثر من كلية بلا فاصل حقيقى بينهم)، وتركيزه على التدريس بوصفه وظيفة أساسية للجامعات مع ضعف الاهتمام بالوظائف الأخرى، مثل خدمة المجتمع والبحث العلمى.

٨. ضعف الروابط بين التعليم واحتياجات البيئة وظروفها، ووجود فائض من الخريجين لا يستوعبهم سوق العمل، وتحقيق الإصلاحات التعليمية بشكل مفاجئ بدون فترة تدريب كافية للقيادات التعليمية والأخصائيين والمتخصصين والممارسين، أو مشاركتهم الفعلية فى الإصلاح.

٩. قلة فاعلية الآثار الناجمة عن التجديد التربوى والتعليمى؛ لضعف قدرتها على التكيف مع سرعة تغير العصر والمجتمع.

- الفرص التى لاحت للمجتمع المصرى لتساعد التعليم فى تشكيل مواطنه فعالة:

لاحت أمام التعليم المصرى الكثير من الفرص التى يفترض دعمها له فى الإعداد للمواطنة والذى استغل النظام التعليمى بعضها ولم يستطع استغلال أغلبها، وهى كما يلي:

أ. اندماج الدول في تكتلات دولية وإقليمية تحميها من أخطار الهيمنة والسيطرة من القوى الأعلى، وتساعد على الانفتاح على العالم وكسب مزيد من القوة للتواجد الفعال على الساحة العالمية.

ب. توقيع اتفاقيات السلام منذ أواخر السبعينات، بوصفها فرصة للاندفاع للتنمية بعيداً عن الصراعات والحروب، وتدفق المعونات الدولية على مصر لتشجيعها على الاستمرار في مسيرة السلام، مع تدعيم العلاقات الإقليمية؛ لتتفرغ مصر لإعداد القوى البشرية المتعلمة الواعية لحقوقها والتزاماتها الوطنية والإقليمية والقومية.

ج. الاهتمام العالمي بقضايا حقوق الإنسان، ومواجهة الفقر، وتمكين المرأة، وحماية البيئة.. وغيرها من الموضوعات التي تساعد على توفير الأمن الاجتماعي للشعوب والأفراد، ومساعدتها للدول الفقيرة مع تفعيل منظمات المجتمع وتطور المجتمع المدني والذي امتد تأثيره إلى التعليم المصري النظامي وغير النظامي.

د. الاحتياج المتزايد لتكامل الدول العربية اقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً وثقافياً، ووعي المواطن العربي بأهمية هذا التكامل، والشعور المتبادل بين الشعوب العربية بأهمية العمل معاً من أجل التنمية والتقدم مع امتلاك الدول العربية للإمكانات المادية والكفاءات العلمية التي يمكن أن تجعلها في مصاف الدول المنتجة للمعرفة وليست مستورده فقط ، وخصوصاً مع زيادة عدد العلماء وتقوئهم في الكثير من المجالات داخل الدول العربية وخارجها ، وداخل مصر وخارجها.

هـ. الإصلاح السياسي المستمر وتوسيع أفق الحريات وممارستها، وخصوصاً بعد تعديل بعض مواد الدستور، مما يمثل خطوات يمكن بتفعيلها وتوظيفها بشكل متنامي زيادة قدرة التعليم على دعم الإعداد للمواطنة الفعالة في بعدها السياسي.

و. قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والقضاء على رموز الفساد في مصر.

- التهديدات التي قد تعوق التعليم عن تحقيق المواطنة الفعالة:

هناك الكثير من التهديدات التي قد تعوق التعليم عن تحقيق المواطنة الفعالة، ومن هذه التهديدات ما يلي:

١. بزوغ نظام عالمي أحادي القطبية، يريد فرض أيديولوجيته السياسية والاقتصادية على العالم باعتبارها الأيديولوجية المنتصرة.
٢. فك الارتباط بين التعليم وسوق العمل؛ وانفصال النظرية عن التطبيق.
٣. بروز طبقة تربع على عرشها نخبة من الأفراد وقليل من المؤسسات والدول التي تحتكر صناعة المعلومات، وتمتلك مفاتيح القوة والسيطرة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.
٤. تعثر فكرة القومية العربية وفشلها في تكوين كتل حقيقي يقف في وجه قوى السيطرة والهيمنة، والضغط عليها لتغير قيمها ومناهجها وأسلوب حياتها، والصراعات المتعددة بين الدول العربية والدول في منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً الصراع العربي الإسرائيلي، والذي يسهم إلى حد كبير في تدهور التنمية والتحالفات بين الدول.
٥. الحروب والقتال في معظم دول الجوار (فلسطين-العراق-السودان-لبنان-سوريا-إيران...)، مما يؤثر على أمن المجتمع المصري، وأمانه ويخلق فجوة بين ما يريده الشعب وما تستطيع القيادة السياسية تنفيذه في هذا الصدد، مما يضر بمغزى المواطنة ويشكك في قدرة التعليم على الإعداد للمواطنة الفعالة.
٦. التخبط الحادث في سياسات الإصلاح الاقتصادي وتعاضم أثاره السلبية على المستوى الاجتماعي، مع عدم التدرج في الأخذ بالانفتاح في بداية الأمر، مما أدى إلى الاختلال الاقتصادي، وتراكم الديون، وارتفاع الأسعار والتضخم، مما سبب أزمة مواطنة حقيقية في عيها الاقتصادي والاجتماعي.
٧. انتشار الفقر وزيادة معدلاته، وكذلك البطالة والامية، وإحساس الكثير من أفراد المجتمع المصري بالاغتراب وافتقاد الأمان داخل وطنهم، وهجرتهم خارجه مع التهميش الذي يعاني منه الكثير من الأفراد واللامبالاة، وكلها تعبیر عن أزمة مواطنة حقيقية، ربما لا يستطيع التعليم بمقدراته المحدودة وميزانيته القليلة مواجهتها، وبالتالي يظهر منهج خفي مواز للمنهج المدرس، يؤكد على الاغتراب وضعف الإعداد للمواطنة بأدنى درجاتها ومؤشراتها.

٨. ضعف المجتمع المدني المصري ومشاركة المواطنين في مؤسساته ومنظماته، مع قصور العمل الحزبي، وعدم وجود صوت حقيقي يعبر عن الأحزاب السياسية بالرغم من تعددها.
٩. الاختلال الطبقي مما يولد اختلالاً اجتماعياً، ويولد أزمة مواطنة في بعدها الاجتماعي ليعيش الأفراد في عصر أزمة المواطنة في بعدها الاجتماعي.
١٠. ضعف المشاركة بكل أنواعها، وضعف الثقة في جدية الإصلاحات السياسية والانتخابات، مع ضعف الوعي السياسي للأفراد وتفاقم ظاهرة اللامبالاة السياسية؛ مما يضعف المواطنة من المنظور السياسي.
١١. انتشار الإرهاب بمختلف أنواعه ومعاناة الشعب المصري منه، وما ينتج عنه من خسائر اقتصادية واجتماعية وسياسية، وكذلك انتشار العنف بين بعض فئات المجتمع المصري؛ مما يخلق أزمة حقيقية في المواطنة.
١٢. ضعف القاعدة المعرفية والتكنولوجية، مع التنامي المعرفي الزائد في الدول المتقدمة التي تمتلك المعرفة وتفرض القيود لحمايتها واحتكارها، مما يسبب أزمة مواطنة في بعدها الثقافي.
١٣. غياب فلسفة واضحة للمجتمع، يوضع على ضوئها مفهوم واضح ومحدد للمواطنة مما يتسبب في غموض المفهوم وينعكس على الإعداد للمواطنة من خلال التعليم.

ثالثاً: الإطار البحثي للرؤية المستقبلية للتعليم للمواطنة الفعالة:

١. التحديد الدقيق لمفهوم المواطنة الفعالة، والتعليم للمواطنة الفعالة، حيث تبنت الباحثة منذ بداية الرسالة مفهوم CRL (Center for Research Lifelong Learning)، الذي يعبر عن مجالات المواطنة وأهداف التعليم للمواطنة كما أنه مفهوماً مرناً، مصطلحاته عامة يمكن لأي مجتمع أن يتمثلها ويحققها؛ وفقاً لظروفه وفلسفته وأهدافه.
٢. تحليل التغيرات التي يعيشها المجتمع المصري منذ الخمسينيات وتأثيرها على الوضع المستقبلي مما يمثل الأساس الذي تبنى عليه الرؤية المستقبلية لتأثير تلك المتغيرات على مفهوم المواطنة وسياسة التعليم للوصول للمواطنة الفعالة.

٣. التمييز الذى قامت به الباحثة بين مفهومى المواطنة الصالحة غير الفعالة والمواطنة الفعالة، وكيف أن المواطنة الفعالة هى المواطنة التى يعتد بها ويسعى إليها المجتمع فى مسيرة تطوره، بينما المواطنة الصالحة غير الفعالة فى المصطلح المصرى والعالمى هى المواطنة الخاضعة المستكينة التى تطيع أوامر الحاكم، وتسير وفقاً لإرادته.
٤. تحليل الرؤى والتجارب السابقة فى مجال التعليم للمواطنة الفعالة وفر للبحث رؤية أفضل لنظام تطبيق المواطنة والتعليم للمواطنة فى المجتمع المصرى مع اختلاف الظروف والثقافات.
٥. تحليل الواقع الراهن للتعليم للمواطنة ومعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف والتهديدات والفرص التى تواجهه، مثل أساساً موضوعياً للتوجهات الإستراتيجية التى سيسلكها هذا المجتمع فى المستقبل فى إعداد أفراده للمواطنة الفعالة.
٦. عرض مؤشرات التعليم للمواطنة الفعالة واستخلاص مجالاته، أعطى رؤية صحيحة لما ينبغى أن يكون عليه التعليم الهادف للوصول للمواطنة الفعالة، كما أنه يعظم إمكانيات التقييم للتحسين المستمر فى الحاضر والمستقبل.
٧. عرض صورة المواطنة فى الفلسفات والنظريات المختلفة، وتطبيقها على المجتمع المصرى عبر تاريخه منذ الخمسينيات يمهّد الطريق للوصول لشكل المواطنة والتعليم للمواطنة فى المستقبل.
٨. استخدام أسلوب السيناريوهات قد يكون أكثر الأساليب البحثية ملاءمة لتحقيق أهداف الدراسة الحالية. حيث قامت الباحثة فى هذا الصدد بتصنيف هذه السيناريوهات على النحو التالى:
 - سيناريو التردى: يعبر عن التدهور والقصور الذى يمكن أن يلحق بالوضع الراهن مع التغيرات المستمرة.
 - سيناريو الممكن: يعنى بتعظيم الإمكانيات التعليمية المتاحة بالفعل إلى أقصى حد ممكن؛ للإعداد للمواطنة الفعالة.

• السيناريو المفضل: يعبر عن تطوير التعليم للإعداد للمواطنة الفعالة بأبعادها المتنوعة؛ ليوكب التغيرات المجتمعية المتسارعة وخصوصاً في المجالات العلمية والتكنولوجية.

٩. تحديد عناصر حاكمية في إطار كل سيناريو، يمكن عن طريقها رسم صورة شاملة ومتمايزة لأوضاع التعليم للمواطنة الفعالة، وذلك على ضوء الدراسة النظرية التحليلية، وقد اختارت الباحثة عددًا من العناصر الحاكمة كما يلي:

- مفهوم المواطنة
- سياسات التعليم للمواطنة
- تكافؤ الفرص التعليمية
- محور الأمية وتعليم الكبار
- المشاركة المجتمعية
- الحركة الطلابية

وبالإضافة للعناصر السابقة تقوم الباحثة بوضع تصور لمخرجات التعليم للمواطنة، والمدخلات التعليمية والعمليات المرافقة لها، في إطار كل سيناريو. ومن الجدير بالذكر أن عرض العناصر الحاكمة في إطار كل سيناريو سيتم بصورة مقارنة عبر السيناريوهات الثلاثة.

وتواجه الرؤية المستقبلية مجموعة من الصعوبات التي تجعل رسم صورة كاملة متكاملة للمواطنة الفعالة مهمة صعبة، وهو ما سنتناوله الباحثة في الجزء التالي من الدراسة:

رابعاً: صعوبات الرؤية المستقبلية للتعليم للمواطنة الفعالة:

لقد واجهت الباحثة وهي بصدد تقديم رؤية مستقبلية للتعليم للمواطنة الفعالة مجموعة من الصعاب، يمكن إيجازها فيما يلي:

١- صعوبة تحديد فلسفة واضحة للتعليم للمواطنة الفعالة

تتجلى هذه الصعوبة بصورة واضحة فى الفترات التاريخية التى قامت الباحثة بتحليلها؛ وذلك لتأرجح الفلسفة التى ينتهجها المجتمع المصرى وغموضها، من تبنى الاشتراكية إلى النزوح باتجاه الليبرالية والرأسمالية، مع عدم أخذ أى من هذه الفلسفات الفرصة كاملة للتطبيق، وهو ما أدى إلى صعوبة تحديد فلسفة واضحة للتعليم وصورة المواطنة التى يتم إعداد الأفراد فى ضوءها.

٢- تعدد أبعاد المواطنة وتنوع أهداف التعليم للمواطنة فى ضوءها

فقد أتضح من الإطار النظرى أن المواطنة مفهوم متعدد الأبعاد والجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ويختلف باختلاف شخصية الفرد، وبعدى الزمان والمكان، وبالتالي يكون هدف التعليم للمواطنة هدفاً مركباً ومتفاعلاً مع كل تلك الأبعاد والجوانب، مما يجعل التنبؤ به عملية متشابكة متداخلة العوامل ومتعددة العلاقات.

٣- التداخل والتشابه بين مصطلح المواطنة وغيره من المفاهيم الاجتماعية والسياسية فى علاقته بالتعليم

اتضح هذه الصعوبة بشكل كبير فى تحليل الباحثة لبعض هذه المصطلحات والمفاهيم المتشابكة والملتبسة مثل مفهوم الهوية والوطنية والجنسية والقومية.... وهذا التشابه يجعل التحديد الدقيق للمهام التعليمية والأهداف التعليمية للوصول للمواطنة مهمة صعبة ومركبة ومتعددة المستويات.

٤- الفجوة بين النظرية والتطبيق التربوى فى المجتمع المصرى بشكل عام وامتدادها للتعليم.

تتضح هذه الصعوبة بالنظر فى الوثائق وتوصيات المؤتمرات القومية التى أكدت على هدف التعليم للمواطنة - خصوصاً مؤتمرات الحزب الوطنى فى الألفية الثالثة - دون أن يكون لها تطبيق عملى واضح. وقد استمرت هذه الفجوة منذ

منتصف القرن العشرين حتى الوقت الحاضر، مما يجعل مهمة النظر في المستقبل مهمة نظرية وثائقية أكثر منها عملية تطبيقية.

٥- التفاوت الكبير بين سرعة التغيرات الحادثة في المجتمع واستجابة التعليم لها.

فالتغيرات سريعة ومتلاحقة، ويرافق ذلك تباطؤ واضح في استجابة التعليم لتلك التغيرات، مما جعله تابعاً باستمرار وغير مؤثر في إحداث التغيرات أو ملاحقتها، وبالتالي أصبح التعليم للمواطنة تعليماً متوقفاً على هذه التغيرات غير واضحة المعالم في المستقبل القريب والبعيد.

٦- تنوع أنشطة التعليم للمواطنة الفعالة ومجالاته

يحتاج دور التعليم في الإعداد للمواطنة الفعالة إلى أنشطة صفية وغير صفية، ويتضمن التعليم الرسمي وغير الرسمي أو التربية المقصودة وغير المقصودة، كما أنه يدخل في أنشطة المجتمع المدني وخطط الحكومة الرسمية، ويتحقق من خلال المشاركة والشاركة بين كل فئات المجتمع في كل المجالات، ومن خلال التعليم والتدريب والبحث العلمي، وبذلك تنتوع متغيراته مما يصعب من مهمة التنبؤ بمسيرة هذه المتغيرات وحدودها.

خامساً: سيناريوهات الرؤية المستقبلية للتعليم للمواطنة الفعالة خلال الربع

الأول من القرن الحادي والعشرين.

انطلاقاً من الدراسة النظرية التحليلية يمكن للباحثة تقديم الرؤية المستقبلية للتعليم للمواطنة الفعالة من خلال مجموعة من السيناريوهات، تتراوح بين سيناريو التردى أو سيناريو الوضع الأسوأ إلى سيناريو الممكن حتى السيناريو المفضل.

وترى الباحثة أن حدوث أحد هذه السيناريوهات سيكون مرهوناً بمجموعة من المشاهد التي ستتناولها الباحثة في إطار كل سيناريو، وهي: المشهد الثقافي، والمشهد السياسي، والمشهد الاجتماعي، والمشهد الاقتصادي، والمشهد التكنولوجي.

السيناريو الأول: سيناريو التردى

ويجسد هذا السيناريو حالة تتزايد فيها نقاط الضعف وتتراخى نقاط القوة، وتزيد التهديدات التي يواجهها المجتمع المصرى، وقلة فرص تقدمه ونموه، وتواجه قضية المواطنة تحدياً حرجاً وخطيراً، ينعكس في صورة تحدى أكبر للتعليم بسياساته وأهدافه وغاياته. وبذلك يتردى مفهوم المواطنة بأبعاده المختلفة؛ ليحل محله مفهوم الاغتراب على كل الأصعدة، وتزداد المسؤوليات والواجبات - على حساب الحقوق- بما يتقل كاهل الأفراد، وتنتهك الحقوق على كل الأصعدة الدولية والإقليمية والمحلية، ولا يدعم التعليم الممارسات التي من شأنها تعزيز المواطنة الفعالة ولا يسهم التعليم فى تحجيم مفهوم الطبقة والانزالية واللاهوية، وتزداد التمايزات التعليمية على حساب تكافؤ الفرص التعليمية، ويمهد لهذا السيناريو المشاهد التالية:

المشهد الثقافى:

- يصاحب هذا المشهد مجموعة من المؤشرات العالمية والقومية والوطنية، ويتضح من خلاله تزايد حدة أزمة المواطنة فى بعدها الثقافى، على النحو التالى:
١. تفتت الهويات الثقافية للدول النامية والفقيرة إلى عدد من الانتماءات داخل الدولة الأم؛ لطمس هويتها، والقضاء تدريجياً على شخصيتها المستقلة.
 ٢. الشعور بالدونية والخوف من الآخر، والاختلاف معه دون سند موضوعى.
 ٣. خضوع الثقافة الذاتية لثقافة الآخر ووسائل إعلامه؛ بما يخلق وعياً مزيفاً لدى الأفراد ويسيطر على مجريات حياتهم.
 ٤. دعم وسائل الإعلام للبرامج الترفيهية، والبرامج غير الهادفة، والبرامج التى تعرض أفكار الآخر وتجاربه وثقافته.
 ٥. انخفاض قيمة العلم والعمل المنتج أمام القيم المادية والاستهلاكية.
 ٦. الهجرة المتزايدة للكفاءات العلمية، والنزيف المستمر للعقول.
 ٧. ضيق مساحة الاختلاف الفكرى وحرية التعبير، والبطش بأصحاب الفكر المخالف.

٨. انتشار الأمية بأشكالها المختلفة الأبجدية والوظيفية والثقافية والحضارية.
٩. تدنى مستوى الوعي العام في المجتمع، وسيادة الخرافة وتحكمهما في العقول.
١٠. تزايد شعور نسبة كبيرة من أبناء المجتمع بالاغتراب بصوره المختلفة.

المشهد الاجتماعي

يتضح من خلاله تزايد حدة أزمة المواطنة في بعدها الاجتماعي، ويتجلى هذا المشهد في الآتي:

- ١- تجاهل مبادئ حقوق الإنسان.
- ٢- زيادة معدلات الفقر العالمي والبطالة، وزيادة فقر الفقراء وغنى الأغنياء، وانحسار الطبقة الوسطى
- ٣- تكوين طبقة اجتماعية جديدة من مواطني الدول النامية يعملون على تحقيق مصالح العالم المتقدم وأهدافه بوصفهم شركاء من خلال مؤسسات اقتصادية عابرة للجنسية.
- ٤- تصاعد موجات العنف والتطرف عالمياً وإقليمياً ومحلياً.
- ٥- محدودية المشاركة بأنواعها المختلفة، اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً.
- ٦- تزايد التمايزات الاجتماعية في المجتمع المصري، وتزايد امتيازات الطبقة العليا. مع تدهور الطبقة الوسطى وتفككها، والإبقاء على الشرائح الدنيا في مستوى خط الفقر أو دونه.
- ٧- الزيادة السكانية الهائلة، وتفاقم الفقر والجوع والمرض والامية، وتدهور النظم البيئية، وزيادة أعداد العاطلين والمدمنين.
- ٨- قصور أداء منظمات المجتمع المدني الوطنية، ودعمها لسياسات تزييف الوعي، وحصر أنشطتها، وعدم قيامها بدورها في المحاسبة والمساءلة المجتمعية.

المشهد السياسي

يتضح من خلاله تزايد حدة أزمة المواطنة في بعدها السياسي، ويتجلى هذا المشهد في الآتي:

- ١- زيادة هيمنة القطب الأوحى على مقدرات الشعوب.
- ٢- اعتماد سياسة المحاور (من ليس معنا فهو ضدىنا)
- ٣- فرض التغيرات الجذرية على المجتمعات المحلية عن طريق قوى متحكمة من أعلى.
- ٤- الانتقائية فى تطبيق القرارات الدولية وازدواجية المعايير، وسيطرة اللاشريعة على القرارات المصيرية فى العالم.
- ٥- تجاوز تشريع الدولة ودستورها إلى سلطات تشريعية دولية مثل محكمة العدل الدولية، ومجلس حقوق الإنسان... الخ.
- ٦- زيادة هيمنة الشركات متعددة الجنسيات أو ما فوق القومية، أو حتى المنظمات والهيئات الدولية على نمط العلاقات العالمية، ومناصرتها للطرف الأقوى فى العالم.
- ٧- انتشار الحروب وعدم قدرة مبادرات السلام على إصلاح الأوضاع.
- ٨- نمو الإرهاب عالمياً وقومياً ومحلياً، بشكل لا تستطيع الدول السيطرة عليه أو مواجهته.
- ٩- غياب دور الدولة القومية، وتفتيتها إلى دويلات أصغر، وسيطرة القوى العالمية عليها، وتسارع عملية "تآكل" الشرعية القومية بدرجة خطيرة.
- ١٠- السيطرة الثقافية والاقتصادية على الدول العربية والإسلامية، واحتلال بعضها وانتهاك حرمان بعضها الآخر.
- ١١- استمرار نمط "الإملاء- الإذعان" بوصفه القاعدة المعتمدة من قبل دول كبرى على بعض الدول العربية.
- ١٢- تهميش أدوار دول محورية وتعظيم أدوار دول هامشية لشق صف الدول العربية والإسلامية وشغلها بخلافاتها الداخلية والإقليمية
- ١٣- تفاقم أزمة الثقة بين المواطن وأجهزة الدولة، وعزوفه عن العمل العام
- ١٤- تجرد الخريطة السياسية ما بين حكم دائم ومعارضة دائمة. وعدم اعتماد تداول السلطة منهجاً للإصلاح السياسى

- ١٥- ضعف المؤسسات السياسية وتحولها إلى أدوات عاجزة عن ممارسة أى نوع من أنواع الرقابة على أداء الحكومة.
- ١٦- اتجاه النظام إلى كبح جماعات الضغط وإخضاعها لسيطرته وتفريغها عن مضمونها الحقيقى.
- ١٧- ضعف الأحزاب السياسية وعدم قدرتها على المنافسة الحقيقية. وضعف المشاركة الجماهيرية؛ لقلة الإيمان بالقدره على التغيير
- ١٨- تضائل الأمل فى تداول السلطة من خلال صناديق الانتخاب أو انتخابات حرة نزيهة

المشهد الاقتصادى

يتضح من خلاله تزايد حدة أزمة المواطنة فى بعدها الإقتصادى، ويتجلى هذا المشهد فى الآتى:

- ١- سيطرة الاقتصاد على السياسة، من خلال حركة الاندماجات بين الدول ومجموعة الهيئات والمنظمات الدولية ذات النّقل المالى، التى تفرض سياساتها من خلال تقديم منح تنموية لمشروعات ترغب فى ترويجها، بغض النظر عن ظروف الدول المستقبلية لهذه المنح والمشروعات.
- ٢- ضعف الدولة القومية، بضعف سيطرة القوميون ورقابتهم على الاقتصاد وتوزيع الثروة.
- ٣- المساعدات الدولية المشروطة بانتهاج سياسات معينة، واستخدامها أداة للضغط على النظم السياسية
- ٤- اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، والادخار والاستثمار، وبين الصادرات والواردات، مع النمو السكانى المستمر، وهبوط مستوى خدمة مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة إلى أدنى مستوياتها، وزيادة أعباء الدين الخارجى.
- ٥- اختلال الهيكل الإنتاجى لصالح القطاعات غير الإنتاجية، واختلال هيكل العمالة لصالح نفس القطاعات، فالاستهلاك منصرف إلى سلع ترفيحية على حساب إشباع الحاجات الأساسية، والاستثمار يصرف إلى قطاعات يعتبرها الاقتصاديون غير منتجة.

- ٦- استمرار الفجوة بين التعليم العام وسوق العمل، واستمرار الزيادة فى معدلات البطالة والتضخم.
- ٧- ارتفاع معدلات الفقر، وانشغال الأفراد بتوفير متطلبات حياتهم الأساسية دون ترف المشاركة السياسية والاجتماعية.
- ٨- غياب آلية عادلة لتوزيع الناتج القومى والتفاوت الكبير فى مستويات الدخل.

المشهد التكنولوجى

وتتجلى ملامح هذا المشهد فى الآتى:

- ١- احتكار الدول المتقدمة للمعرفة التكنولوجية، وحجبها عن الدول النامية، واتخاذ اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية ذريعة لذلك.
- ٢- التبعية المعرفية والتكنولوجية للآخر، مع ندنى القاعدة المعرفية والتكنولوجية العربية والمصرية.
- ٣- بروز طبقة يتربع على عرشها نخبة من الأفراد وقليل من المؤسسات والدول التي تحتكر صناعة المعلومات، وتمتلك مفاتيح القوة والسيطرة على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية.
- ٤- النمو العلمي والتقني الكبير لدول الجوار الإقليمي (إيران وتركيا وإسرائيل)، وزيادة وزن القطاعات المعتمدة على التكنولوجيا العالمية فى هذه الدول، فى مقابل حرمان المجتمعات العربية من القاعدة الأساسية للعلوم والتكنولوجيا.
- ٥- اعتماد الدول النامية- ومنها مصر - على التكنولوجيا المستوردة، مع عدم توفر مقومات صناعة التكنولوجيا بآلياتها المتنوعة.
- ٦- الاعتماد على الاستخدام السطحي للتكنولوجيا دون الوعي بجذورها أو فلسفتها

التعليم للمواطنة فى إطار سيناريو التردى:

من المشاهد السابقة يتضح مدى التدهور الذى يمكن أن يلحق بمصر من جراء طمس الهوية وعدم القدرة على مواجهة التحديات والاستسلام للتهديدات، وامتداد تبعية

النظام السياسى لنظم كبرى إلى النظام التعليمى وسيطرتها عليه؛ بما يعنى السيطرة على عقول ومعارف الأفراد.

وتتجلى ملامح المواطنة والتعليم للمواطنة فى سيناريو التردى فى الآتى:

- اقتصار دور التعليم على الإعداد للمواطنة الصالحة الخاضعة دون المواطنة الفعالة، بينما يتم إعداد الشرائح الوسطى للمواطنة الصالحة الخاضعة، ويتم إعداد الفئات الدنيا للمواطنة بالتبعية؛ ليصبح أفرادها تابعين بلا رأى أو وعى.
- تخبط الأهداف والسياسات التعليمية بين مواطنة عالمية غير مدركة ومواطنة وطنية وقومية غير واضحة المعالم، مع التأكيد على إعداد أفراد تابعين خاضعين غير فعالين.
- زيادة أعداد المدارس والجامعات الأجنبية وتقليل القيود المفروضة عليهما؛ لتعمل باستقلالية على غرس ثقافة الآخر وتحقيق أهدافه.
- تخطيط البرامج التعليمية التى تنظر للطلاب بوصفهم متعلمين سلبيين ليس لهم الحق فى المشاركة الفعالة فى الحياة المدنية أو على الأقل البيئة المدرسية.
- هدر مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وفقاً للمؤشرات الآتية:
 - تحجيم مجانية التعليم.
 - خصخصة التعليم الجامعى وقبل الجامعى.
 - زيادة الهوة بين الفئات والشرائح الاجتماعية وحرص التعليم على إعداد الفئات العليا للمواطنة الفعالة، وتدنى إعداد الطبقات الدنيا وتأرجح الطبقة الوسطى واستقطابها لتتلقى تعليم النخبة حيناً، وتعليم الطبقة الدنيا أحياناً أخرى بغير أسس وخطط واضحة للارتقاء بهذه الطبقة.
 - زيادة حدة التفاوت فى الخدمة التعليمية بين المناطق الجغرافية المختلفة.
 - زيادة الفجوة بين التعليم الحكومى - الذى تدعمه الدولة - والتعليم الخاص بمصروفات لصالح التعليم الخاص.
- يقتصر التعليم المصرى على الأساسيات العلمية دون مواكبة التغيرات والتجديدات المستمرة فى مجال العلم النظرى والتجريبى.

- ثبات معدلات الأمية الأبجدية، وتدنى معدلات الأمية الوظيفية والثقافية والحضارية.
- ضعف المشاركة المجتمعية في التعليم من خلال الآتي:
 - ندرة المؤسسات والمنظمات الهادفة إلى التدريب على ممارسة حقوق المواطنة- مثل منظمات الشباب التي وجدت في الستينات - وضعف قدرة الأحزاب السياسية - على تنوعها- في القيام بهذا الدور التعليمي التربوي، وعدم قدرة المناهج الدراسية على القيام بهذا الدور.
 - تدنى دور الإعلام الثقافي والتعليمي، وتركيزه على الترفيه، وتدنى اللغة الحوارية للبرامج الإعلامية والاقتصاد على اللهجة العامية في تناول الإعلام، واقتصار اهتمام وسائل الإعلام على البرامج التعليمية التي تعرض شرح وتفسير للمناهج الدراسية بوصفها بديلاً للدروس الخصوصية .
 - ضعف أداء تنظيمات المجتمع المدني، وازدياد الفجوة بينها وبين المؤسسات التعليمية، وعدم وضوح رؤيتها ورسالتها التعليمية والتنويرية.
- معاناة الكثير من الطلاب من اللامبالاة السياسية، تهميش دور الحركة الطلابية في الإعداد للمواطنة، مما يعتبر مؤشراً سلبياً لقدرة التعليم على المستوى غير النظامي في القيام بهذا الإعداد، وقلة البرامج التعليمية الهادفة إلى تربية الأفراد وإعدادهم للمواطنة الفعالة بأبعادها المتنوعة.

مخرجات التعليم للمواطنة في إطار سيناريو التردى:

- تشتمل مخرجات التعليم للمواطنة على مخرجات شخصية دون المخرجات المجتمعية، وتشتمل المخرجات الشخصية في إطار هذا السيناريو على معارف دون الاهتمام بالمهارات أو الوجدانيات وتتصف المعارف بالآتي:
- تكون المعرفة النظرية محور العملية التعليمية.
 - تعظيم اللغات الأجنبية في مقابل تدنى اللغة العربية وندرة التعامل بها، على أساس أنها لغة لا تجارى متغيرات العصر.
 - تمجيد تاريخ الدول المختلفة وثقافتهم دون التاريخ المحلى أو الثقافة الذاتية، وتغيير التاريخ بما يتناسب مع مصالح الآخر الأقوى.

- إبراز وتزكية الخلافات والصراعات بين الدول العربية والإسلامية؛ بما يهدم فكرة المواطنة القومية من جذورها.
- التغافل عن الحروب والأزمات التى يعيشها المجتمع العربى من جراء الاحتلال والاستعمار الحديث لأراضيه، والتركيز على مثالية المحتل وإنسانيته.
- التركيز على مفهوم المواطنة العالمية وتطبيقاتها والحقوق والواجبات فى ظلها، فى مقابل تهميش كلاً من المواطنة القومية والوطنية.
- التأكيد على الواجبات دون الحقوق.

كما يقل التركيز على الجوانب المهارية والوجدانية والجوانب الداعمة للهوية، ومن مظاهر ذلك ما يلى:

- أ. إهمال مظاهر تحية العلم أو النشيد القومى فى المدارس المصرية
- ب. اقتصار وظيفة الجامعات على التدريس والتعليم فقط دون أداء وظائفها الأخرى من خدمة المجتمع أو البحث العلمى التطبيقى الهادف، والاقتصار على البحوث النظرية غير التطبيقية وغير الواقعية.
- ج. الاهتمام بالتلقين والحفظ فى مقابل إهمال الممارسة والتطبيق وتقتصر القيم على قيم الطاعة والخضوع والاستسلام والرضا بالأمر الواقع والمنفعة، والعمل بمبدأ الغاية تبرر الوسيلة.
- وتقتصر الهوية على هوية المولد والنوع والجنس، وعدم الانتماء لأي قيمة أو وطن.

مدخلات التعليم للمواطنة والعمليات المرافقة له فى إطار سيناريو التردى:

يكون تدنى المخرجات السابقة نتيجة لقصور المدخلات التعليمية وضعف العمليات المرافقة لها، وذلك من خلال:

• محتوى المناهج:

تضمنين حقوق المواطنة فى مقررات معينة بشكل نظرى سطحى بدون تطبيقات حقيقية، وقصور الأنشطة الصفية واللاصفية، والاكتفاء بالمعرفة النظرية دون العملية؛ لتصبح المواطنة مفهوماً مبهماً خال المضمون.

• مصادر ومواد المنهج:

يتم الاكتفاء بالكتاب المدرسي والوسائل اليدوية التقليدية، فى تعليم الطلاب للمواطنة، وعدم الاستناد لقاعدة بيانات توضح للمعلم أساليب التدريس والأنشطة المختلفة.

• المناخ الصفى:

يتسم بالتسلطية والتمحور حول القيادة والسلطة الحاكمة سواء أكانت هذه السلطة ممثلة فى المعلم أو المدير فى المدرسة أم فى عضو هيئة التدريس فى الجامعة، مع رفض الحوار والبيروقراطية الشديدة وعدم المرونة ورفض التغيير.

• استراتيجيات التدريس والتعلم:

تعتمد على التعليم التقليدى الذى يملأ على الطلاب نمط واحد من التفكير، ويقيد أفعالهم وأفعالهم، ويفرض عليهم مسئوليات بدون أن تقابلها حقوق ممنوحة فيكون المخرج مواطن / تابع يرضى بدور الرعية ويقنع به.

• عمليتى التعليم والتدريب:

وتعتمد على مدخلات تتضمن محتوى المناهج ومصادر ومواد التعلم والمناخ الصفى واستراتيجيات التدريس، والتي تؤدى جميعها إلى تعليم تقليدى غير متطور، وتدريب عشوائى قاصر يعتمد على المحاضرات دون الممارسة والتطبيق ولا يتناول كل أبعاد المواطنة.

• التعلم غير النظامى:

يقتصر التعلم غير النظامى على فصول محو الأمية الأبجدية فحسب وعدم فاعليته فى الإعداد للمواطنة.

• التعلم غير الرسمى:

ينفصل التعليم بوصفه نسقاً متكاملًا عن الأنساق التربوية الأخرى فى المجتمع، وعدم التنسيق بين هذه الأنساق فى الإعداد للمواطنة، وبعد الإعلام المصرى عن الموضوعية، وإخفاء الحقائق، مع عدم قيامه بدوره التربوى التعليمى ودعمه للدور الترفيهى.

السيناريو الثاني: سيناريو الممكن

ويجسد هذا السيناريو حالة من النقد البناء للمجتمع، بالتقليل من نقاط الضعف وتعظيم نقاط القوة، والمواجهة الواقعية الممكنة للتهديدات التي يواجهها المجتمع المصري، والاستغلال الأمثل لفرص تقدمه ونموه، ويتم الاعتماد على الموارد والإمكانات الذاتية للمجتمع وتعظيم الاستفادة منها في الإعداد للمواطنة الفعالة، ويتم التنسيق الكامل والشراكة الحقيقية بين كل المؤسسات التربوية في المجتمع؛ للاتفاق حول الأسلوب الأمثل لإعداد أفراد المجتمع للمواطنة الفعالة بأبعادها المختلفة.

ويمهد لهذا السيناريو المشاهد التالية:

المشهد الثقافي:

يصاحب هذا المشهد مجموعة من المؤشرات العالمية والقومية والوطنية، ويتضح من خلاله تعظيم الاستفادة من التراث الثقافي والمستحدثات الثقافية المتاحة للمجتمع المصري، والاستغلال الأمثل للمؤسسات الثقافية في المجتمع بإمكانياتها الحالية المادية والبشرية في الإعداد للمواطنة الفعالة في بعدها الثقافي، على النحو التالي:

- تطبيق الدول "مبدأ البحث عن الذات"، بمعنى إمكانية استغلال الدول لإمكانياتها الذاتية المادية والبشرية.
- تنمية الوعي بالمقومات الثقافية والحضارية في القرن الحادي والعشرين، وتعظيم القدرة على النقد والإبداع الثقافي.
- الاهتمام بالعلم وترقية العلماء.
- توفير المناخ العلمي السليم، وبناء القاعدة المعرفية على أسس صحيحة.
- تعظيم قدرات وسائل الإعلام والاتصال بين الدول وتبادل الخبرات وفقاً لبروتوكولات التعامل والمشاركة في تطوير الدول والمجتمعات، وتطوير نظم تعليمها، ودعمها بالإمكانيات المادية والبشرية والاستشارات الفنية.

- اتخاذ خطوات إجرائية لتقريب وجهات النظر، والشفافية فى التعامل مع القضايا الشائكة التى تمس الثقافة أو العقيدة العربية والإسلامية.
- البحث عن المشترك بين الشعوب والمجتمعات بما يقلل من فرص التصادم ويتيح نقاط الالتقاء.
- الوصول إلى حوار ثقافى مثمر بين شرائح المجتمع كافة، ومع المجتمعات الأخرى وفعالية التسامح الدينى؛ بهدف تغيير المفاهيم وتعديل الأفكار بين الأطراف كافة، وذلك يحتاج لتغيير الأفكار التى تصادمت تاريخياً وتحاربت طويلاً، انطلاقاً من معتقدات دينية أو قومية.
- التكامل بين نوعين من المعرفة، المعرفة بوصفها علماً، والمعرفة بوصفها ثقافة وممارسة، تشجيع روح المبادرة وتعظيم القدرات العلمية للأفراد والمؤسسات.

المشهد الاجتماعى

يتضح من خلاله إمكانية الوصول للمواطنة الفعالة فى بعدها الاجتماعى، ويتجلى هذا المشهد فى الآتى:

١. تعظيم قدرات المجتمع المدنى العالمى والمنظمات العالمية فى مجال حقوق الإنسان خصوصاً حقوق الأطفال وحقوق المرأة، بالإضافة إلى منظمات السلام، ومنظمات الشباب؛ لتستطيع الوصول لأكثر الفئات فى معظم الأماكن على سطح الكرة الأرضية، ومساعدتهم على تطوير إمكانياتهم؛ لدعم مجتمعاتهم، ويكون لهذه المنظمات فروع فى كل الدول فى أوقات السلم والحرب، فتتعاون مع الدول المختلفة انطلاقاً من مبدأ الشراكة الحقيقية فى العمل من أجل التنمية والتطور، وذلك باتفاقهم على بعض الأهداف التى ينبغى تحقيقها، ووضع السياسات والاستراتيجيات لتنفيذها، خصوصاً فى المجالات التربوية والتعليمية.

٢. تحرير العمل الأهلى وتطوير فلسفته وقوانينه، ونشر منظمات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية لأهدافها وسياساتها وبرامجها بصورة واضحة على شبكة المعلومات الدولية، وإتاحتها للمواطنين فى كل مكان.

٣. التوسع في الوحدات الاجتماعية وجمعيات الرعاية والتنمية الاجتماعية وإشراك المواطنين في دراسة مشكلات مجتمعاتهم والإسهام في مواجهتها بالجهود الذاتية المتضافرة مع الجهود الحكومية.

٤. تفعيل القدرة البشرية والعدالة مع زيادة الإنتاجية التي تحقق النفوذ الحقيقي والسلطة لأي دولة، وتحقق لها المكانة التي تساعد على تحصين نفسها ضد أى عدوان.

٥. الرغبة الحقيقية في التطوير مع القدرة الحقيقية على إحداثه بمشاركة كل الفئات الاجتماعية، والنخب السياسية، والتنظيمات المهنية.

٦. مساءلة المسؤولين عن الخدمات الاجتماعية ومحاسبتهم وفقاً لمعايير موضوعية واضحة ومحددة.

٧. القدرة على ارتقاء السلم الاجتماعى وفقاً للقدرات والاستعدادات.

المشهد السياسى

يتضح من خلاله إمكانية الوصول للمواطنة الفعالة في بعدها السياسى، ويتجلى هذا المشهد فى الآتى:

١- تحقيق التوازن بين القوى المهيمنة والقوى المقهورة من مختلف الشرائح الاجتماعية لتبرز قضايا مثل الديمقراطية وحرية التعبير وحقوق الإنسان والمناداة بالحريات...إلخ، أى تطور القوى الموازية للعولمة من أسفل.

٢- اتخاذ الدول خطوات جادة ملزمة تجاه مبادرات السلام العالمى؛ بما يحقق مصالح كل الشعوب، وموافقة كل أطراف الصراعات على هذه المبادرات.

٣- رفض أى تدخل دولى فى الإصلاحات الداخلية للدول العربية، وفقاً لمبادئ السيادة والخصوصية الحضارية والدينية والاجتماعية، بحيث لا يتم فرض نموذج سياسى إصلاحى خارجى على كل الدول العربية.

- ٤- اتحاد الدول العربية وتكاملها، ونبذ الخلافات؛ ليستطيع العرب الجلوس على مائدة التفاوض، ولديهم من القوة ما يدعمهم أمام قوة الآخر، مع إيجاد حل حقيقي لأزمة الشرق الأوسط.
- ٥- الوصول للسلام العادل القائم على رؤية واضحة للمنفعة المتبادلة والقدرة على الحوار، من منطق القوى المتوازنة، وتفعيل اتفاقات الدفاع المشترك؛ للوصول للسلام والأمان، وفرض شروط السلام من منطق "القوى المتوازنة"، ودعم التعليم لقيم السلام في كل أنشطته.
- ٦- المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمييز ديني أو طبقي أو مهني.
- ٧- اتخاذ آليات تدفع العمل الوطني إلى الأمام وتتيح التمثيل السياسي الحقيقي لكل فئات المجتمع دون تهميش البعض منها
- ٨- ترسيخ مبدأ سيادة القانون وإعلاء كلمة القضاء، ومواجهة الشعب بالحقائق مجردة من أي تلوين أو تزوير.
- ٩- توزيع المسؤوليات على نطاق الأمة كلها للوصول إلى الأهداف، والانتقال بمعنى العمل الوطني من العموميات الشائعة المبهمة إلى وضوح ذهني وعملي يربط المواطن - في نضاله اليومي - بحركة المجتمع.

المشهد الاقتصادي

يتضح من خلاله إمكانية الوصول للمواطنة الفعالة في بعدها الاقتصادي، وينجلي هذا المشهد في الآتي:

- ١- إدارة الأزمات الاقتصادية بوسائل علمية مدروسة.
- ٢- وضع برنامج للإصلاح؛ للوصول للاستقرار الاقتصادي، وإتباع خطوات وسياسات محددة للقضاء تدريجياً على العجز أو إبقائه في حدود ضيقة يمكن التحكم فيها.
- ٣- استغلال الإمكانيات المتاحة في تحسين أداء الحكومة في تقديم خدمات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية بكم مناسب وجودة ملائمة.

- ٤- تعظيم القدرات البشرية والكفاءات العلمية الأكاديمية والفنية فى النهضة الاقتصادية المأمولة
- ٥- إدارة الخصخصة بشفافية مع كسب ثقة العاملين، وتوليد ملكية عريضة القاعدة وتنفيذ الإصلاحات التنظيمية الملائمة.
- ٦- وتحفيز مشاركة المجتمع المدنى والمشاركة الشعبية فى النمو الاقتصادى المنشود. وتوفير آليات التقدم العلمى والتكنولوجى لمزيد من الاستثمار المادى والبشرى.
- ٧- نبذ الوساطة والمحسوبية، وتوافر الشفافية الكاملة فى الحصول على الوظائف، مع اختيار المجالات التى تناسب تخصص كل مواطن (الشخص المناسب فى المكان المناسب).
- ٨- العدالة فى توزيع ناتج الدخل القومى وتخفيف الأعباء عن محدودى الدخل.
- ٩- إيجاد آليات فعالة لدعم الفئات المعوزة والأكثر احتياجاً، وتوصيل الدعم لمستحقيه.

المشهد التكنولوجى

- يتضح من خلاله تأثير التكنولوجيا فى الوصول للمواطنة الفعالة، ويتجلى هذا المشهد فى الآتى:
- ١- تسخير القدرات التكنولوجية فى تسهيل حياة الناس وتلبية متطلباتهم وقضاء احتياجاتهم.
 - ٢- حرية الوصول إلى مواقع المعلومات.
 - ٣- زيادة أعداد المواقع العلمية والإخبارية المجانية على شبكات المعلومات.
 - ٤- استخدام تكنولوجيا الاتصال فى تحقيق الارتباط والتفاعل المستمر بين الدول العربية، وبينها وبين الدول الغربية المتقدمة، وتحقيق الموضوعية الإعلامية بنقل الأحداث أول بأول بشكل مستمر.
 - ٥- اندماج الدول العربية والإسلامية فى كتلتان عربية وإسلامية موحدة الأهداف تعمل على بناء قاعدة معلوماتية تكنولوجية متطورة؛ بتوافر الإمكانيات المادية فى بعض هذه الدول والإمكانيات البشرية فى بعضها الآخر، والإمكانيات المكانية وعلاقاتها

- بالدول فى الشرق والغرب، وتوافر الاستقلالية وعدم التبعية للدول كافة، وتبادل الخبرات التكنولوجية، والعمل على مواجهة التحديات.
- ٦- بناء قاعدة تكنولوجية قوية فى المجتمع المصرى، قوامها الحكومة الالكترونية وتفعيل دور القرية الذكية.
- ٧- توظيف التكنولوجيا فى إعداد قواعد بيانات تتيح لصناع القرارات والسياسات الفرصة لاتخاذ قرارات صائبة وموضوعية.

التعليم للمواطنة فى إطار السيناريو الممكن:

من المشاهد السابقة يتضح إمكانية مواجهة مصر للتحديات والتهديدات، واستغلال مواردها وإمكاناتها الحالية للإعداد للمواطنة الفعالة مستقبلاً، مما ينعكس على قدرة النظام التعليمى على القيام بدوره فى الإعداد السابق؛ بشرط استغلال الموارد والإمكانات إلى أقصى حد ممكن. وتتجلى ملامح المواطنة والتعليم للمواطنة فى السيناريو الممكن فى الآتى:

١. النظر برؤية أوسع وأعمق لمفهوم المواطنة العالمية والإقليمية والمحلية، وإعداد الأفراد المؤمنين بأبعاد المواطنة، والمشاركين بفاعلية فى ممارساتها وتطبيقاتها على أرض الواقع، من خلال أهداف تعليمية واضحة مصاغة وفقاً لفلسفة محددة متناسبة مع طبيعة العصر، ومن الأهداف المتوقعة للتعليم للمواطنة الفعالة فى إطار سيناريو الممكن ما يلى:

- أهداف سياسية، وتتضمن ما يلى:

- التعرف على النظام السياسى بالمجتمع المصرى وأساليب اختيار القادة والرؤساء فى المجالات المختلفة، والمؤسسات السياسية والتشريعية وأهدافها ورسالتها.
- اكتساب الاتجاه الديمقراطى فى التعامل الرؤساء والمرؤوسين والتدريب على مهارات القيادة.

- التمرس على مهارات المشاركة بأشكالها المختلفة بدءًا من التصويت فى الانتخابات حتى الترشيح وإدارة العملية الانتخابية.

- أهداف اجتماعية، وتتضمن ما يلى:

- التعرف على العلاقات الاجتماعية بالمجتمع المصرى، والحقوق الممنوحة لكل طبقاته وفئاته، وواجباتهم ومسئولياتهم تجاه تنمية ونهضة المجتمع، وتثبيت دعائم الوحدة الوطنية بين فئاته وطوائفه.
- التمرس على العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع المصرى، والمشاركة الايجابية فى مؤسسات المجتمع المدنى، ودعم دورها فى خدمة المجتمع.
- دعم قيم التضامن والتكافل بين الطلاب من الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة.
- تشجيع الإبداع وبناء نظام حافز للتميز، وبناء رأى عام داعم للتطوير المستمر.

- أهداف ثقافية، وتتضمن ما يلى:

- التعرف على التراث الثقافى المصرى، من خلال دراسة الأعمال الأدبية والفنية المتميزة من الأحقاب التاريخية المتعاقبة، ودراسة الآثار التاريخية والدينية، مع عدم إهمال الثقافات الأخرى والاستفادة من روائعها.
- إتقان المهارات الأساسية للغة العربية من قراءة وكتابة، ومحسنات بلاغية، وإتقان أسلوب التحدث باللغة العربية الفصحى.
- تعميق القيم والأصالة فى منظومة التعليم، مع اختيار ما يناسب التعليم المصرى ويلائمه من المستجدات التعليمية على الساحة العالمية والإقليمية، الانطلاق إلى العولمة من قاعدة المواطنة.

- أهداف اقتصادية، وتتضمن ما يلى:

- التعرف على الأنظمة الاقتصادية العاملة فى المجتمع المصرى، وقوانينها والعجز والزيادة فى فرص العمل المتاحة.

- ربط التعليم النظرى بالتدريب المهنى اللازم فى سوق العمل وخصوصاً فى المراحل التعليمية المنتهية.
- التمرس على المهارات الاقتصادية (المرتبطة بالوظيفة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية)، ليكون لدى الطلاب تخصص أساسى وآخر فرعى؛ لتزداد فرص حصوله على عمل فى إطار سوق العمل المتغير، مع التدريب على التنمية المهنية المستمرة.

٢. السعي الدءوب لرصد صورة المواطنة فى كل مرحلة من مراحل تطور المفهوم فى مصر حاضراً ومستقبلاً، وإعداد الطلاب وفقاً لهذه الصورة، مع تقييم السياسات والأهداف التعليمية بصفة مستمرة؛ لتحقيق المواطنة الفعالة بمضمونها القومى والوطنى، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

٣. تكافؤ الفرص التعليمية المتاحة للطلاب كافة، كل طالب حسب قدراته واستعداداته للتعلم، من خلال الآتى:

- اتخاذ خطوات جدية لتحسين نوعية التعليم الحكومى، ليتم الاهتمام بالكم مع الاهتمام بالكيف؛ وذلك من خلال التكوين المتكامل علمياً وتقنياً وفكرياً وثقافياً، والتنمية المستمرة للموارد البشرية المصرية بما يتوافق مع متطلبات العصر وتقنياته، بما يهيئها للمشاركة الفاعلة فى تنمية موارد المجتمع، وتحقيق نموه ودعم قدراته.
- تفعيل مبادرات الأمم المتحدة، ومشروعات البنك الدولى والمنح المقدمة من بعض الدول لدعم التعليم للجميع.
- تجسير الفجوة بين التعليم وسوق العمل؛ بمساعدة الطلاب على التدريب فى مواقع سوق العمل المختلفة فى المجتمع، مما يحتاج إلى دعم الممارسات التطبيقية للجوانب النظرية فى العلوم المختلفة، وتطوير طرق التعليم وأساليبه، والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة فى كل المجالات العلمية والمهنية.

٤. القضاء على الأمية الأبجدية فى كل ربوع المجتمع، ومشاركة كل المتعلمين فى ذلك؛ بأن يكون أساسا لإكمال المراحل التعليمية المتقدمة أو النهائية، والشراكة مع منظمات المجتمع فى القضاء على الأمية الوظيفية، ومشاركة الأفراد والتنظيمات ومنظمات المجتمع المدنى فى القضاء على الأمية الثقافية؛ مما يعنى الوصول للإعداد للمواطنة المستنيرة بمختلف أبعادها الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية.

٥. تبذل جهود لإحداث الشراكة المجتمعية الحقيقية الفعالة للتعليم للمواطنة الفعالة وذلك من خلال:

- الشراكة الحقيقية مع أولياء الأمور والوصول إليهم بشتى الطرق، وتنمية إحساسهم بمسئولياتهم تجاه تعليم أبنائهم.
- الشراكة مع رجال الأعمال فى الداخل والخارج وتحمل مسئولياتهم تجاه وطنهم وأبناء هذا الوطن؛ بالمساعدة المادية والخبرة الإنسانية والعلمية (غير المشروطة).
- الشراكة مع المجتمع المحلى والسلطة المحلية وهيئات الخدمات العامة، وهيئات التجارة والصناعة؛ بتبادل الخبرات، والاتفاق حول أهداف التعليم للمواطنة، ومضمون المواطنة المرغوب تحقيقها.
- الشراكة مع الأحزاب السياسية القائمة.

٦. تحقيق المشاركة الفعالة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتحمل جميع الأفراد والهيئات لمسئولياتهم فى الإعداد للمواطنة الفعالة، من خلال الآتى:

- تنمية وعى الطلاب بالأنشطة الثقافية فى المدرسة والمجتمع المحيط؛ بحضور حفلات العروض الفنية المختلفة وزيارة المتاحف والمكتبات العامة، والقيام بالأبحاث والمشروعات العلمية والثقافية.
- مشاركة الطلاب فى الأنشطة الدينية لحفظ الكتب المقدسة وتفسيرها، والاحتفال بالمناسبات الدينية المختلفة - مسيحية أو إسلامية - ودعوة رموز الديانات للتحدث

مع الطلاب، والرد على أسئلتهم واستفساراتهم، والتركيز على الحقوق والواجبات التي تقرها الأديان والقيم السامية التي تحض عليها.

- يؤدي الطالب في نهاية المرحلة الدراسية خدمة عامة في المجتمع، يخدم بها بعض الفئات، مع تسجيل الطالب للفئة المختارة وتعريفه بكل ما يمكن أن يحتاجه من معلومات تساعد على القيام بعمله، بدايةً من المرحلة الابتدائية حتى الجامعية.
- تفعيل دور مجالس الأمناء في المدارس ودعمها بالإمكانات المادية والبشرية، وذلك من خلال تقسيم أنشطتها إلى أنشطة تحتاج دعم مادي ينبغي توفيره _ على أن يكون محدد ومعتمد من اللجنة الرئيسية لمجلس الأمناء _ وأنشطة تحتاج إلى استشارة الخبراء والمتخصصين والتربويين من أولياء الأمور؛ لتقديم الدعم البشري، وتكامل الأنشطة السابقة مما يتيح مشاركة فعالة لأسر الطلاب في العملية التعليمية.

- استضافة المدارس والجامعات للخبراء والتربويين والمفكرين في مؤتمرات خاصة لأخذ آرائهم في العملية التعليمية وزيادة مشاركتهم في صنع القرار التعليمي.
- تشجيع الطلاب للمشاركة في الاتحادات الطلابية، واختيار من يمثلهم في مجالس المجتمع المدرسي والجامعي من خلال اجتماعات ومناقشات وانتخابات حقيقية.
- تنمية وعي الطلاب بأهمية المشاركة في المناقشات والمناظرات العامة والاحتجاجات الرسمية والمقاطعات، والتعبير الحضاري الراقى عن مواقفهم.
- سواء أكان ذلك بالرفض أم بالتأييد.

٧. تفعيل دور الاتحادات الطلابية في التعليم قبل الجامعي والجامعي، لتطوير العملية التعليمية والمطالبة بالحقوق التعليمية في مناخ من الديمقراطية.

مخرجات التعليم للمواطنة الفعالة في إطار سيناريو الممكن:

تحديد هدف التعليم للمواطنة، من خلال تحديد مخرجات هذا التعليم، والمدخلات التعليمية اللازمة للإعداد والعمليات التي تساعد على الوصول للمخرجات؛ لتحقيق الصورة العلمية الإجرائية للإعداد للمواطنة الفعالة. وذلك على النحو الآتي:

- المخرجات الشخصية المرغوبة، لإعداد الأفراد للمواطنة الفعالة:

تشتمل هذه المخرجات على المعارف والمهارات والكفاءات والقيم وتحديد الهويات (الشخصية والوطنية والمجتمعية والقومية والعالمية)، وذلك كما يلي:

أ. المعارف:

- التكامل بين المعرفة النظرية وتطبيقاتها العملية.
- الاهتمام باللغة العربية بوصفها اللغة القومية؛ للحفاظ على الهوية والثقافة العربية.
- الاهتمام باللغات الأجنبية؛ لتيسير التفاعل مع الثقافات الأخرى، والإطلاع على المستجدات والمستجدات على الساحة العالمية.
- الاهتمام بتاريخ الدولة المصرية القديم والحديث ونقد الواقع في ضوءه، مع الدراسة النقدية لتاريخ الآخر وثقافته؛ لفهمه واختيار الأسلوب الأمثل للتعامل معه، تمهيداً لتفعيل أسس المواطنة العالمية في جانبها الإيجابي.
- التأكيد على الواجبات والحقوق.
- التوعية الأخلاقية والدينية بمخاطر الرشوة والمحسوبية والفساد الإداري في هياكل الدولة، وإعداد الطلاب / المواطنين لمكافحة الفساد.
- معرفة التحديات الراهنة على الساحة العالمية والإقليمية والمحلية ودور المواطن في التصدي لتلك التحديات، والتعامل معها بشكل يحكمه العقل والمنطق والتحليل العلمي في ضوء منهجية علمية مدروسة.

ب. المهارات:

ومن المهارات اللازمة لإعداد الأفراد للمواطنة الفعالة في ظل هذا السيناريو ما يلي:

- المهارات التكنولوجية: وذلك لتوفر الأجهزة التكنولوجية في مدارس كثيرة، يمكن باستغلالها امتلاك الأجيال المستقبلية لمفاتيح المعرفة والنقد

- مهارات التفاعل الاجتماعي ومهارات المناقشة والحوار: ويتطلب تنمية تلك المهارات تنمية الذكاء الاجتماعي، وتقبل الآخر المختلف والتعاون معه؛ لتحقيق الفرد ذاته من خلال تقدير الآخرين له، بالإضافة إلى مهارة الإصغاء، والجدال المنطقي، والإلقاء، والإقناع
- مهارات العمل التعاوني: مثل مهارة توزيع العمل، واختيار القيادات، والتعلم من الأقران.

ج. القيم:

- فإمكانية إعداد الأفراد للمواطنة الفعالة يرتبط ببناء القيم وخصوصاً تلك المستمدة من الكتب السماوية، ومن القيم الممكن بناؤها ما يلي:
- العدالة: بمنح الأفراد الخدمات التعليمية والتربوية التي يحتاجونها بالتساوي (العدالة التوزيعية)، والنظر في شكاوى الطلاب وأولياء أمورهم وتصحيح أي ضرر قد يقع عليهم (العدالة التصحيحية)، وتتضمن تكافؤ الفرص التعليمية والاهتمام بالمعاقين والمتفوقين
- المساواة: وتشمل المساواة بين الجنسين في الفرص التعليمية، والمساواة بين المواطنين من الطبقات الاجتماعية المختلفة ومن المناطق الجغرافية المتنوعة إذا تساوت القدرات والاستعدادات
- الحرية: وتشمل حرية الطلاب/المواطنين في التعبير عن آرائهم، وحريتهم في اختيار ما يدرسونه
- المشاركة: وتتضمن المشاركة في صنع واتخاذ القرارات التعليمية التي تخص الطلاب، والمشاركة في الأنشطة الصفية واللاصفية، والمشاركة في عمليات التطوير التعليمي وتنفيذها
- الانتماء: ويشمل تنمية الانتماء بوصفه سلوكاً وعاطفة وذلك بتنمية روح الجماعة وتأكيد انتساب الطالب/المواطن لأسرته ومدرسته ومجتمعه ووطنه وأمنته وقدرته على حل ما يواجههم من مشكلات

د. الهوية:

الإحساس بالهوية أساس تحديد المواطن لحقوقه وواجباته في إطار تحديده لحدود الدولة التي ينتمى إليها ووطنه الذي يدين له بالولاء ويطالبه بحقوقه ويؤدي واجباته، وذلك كما يلي:

- الإحساس بالهوية الشخصية: وتتضمن إحساس المواطن بأهميته بوصفه إنسان له ذات مختلفة ومتميزة عن غيره، وله اسم وجنسية وديانه وموطن وله كذلك معتقداته وتقتصر على هوية المولد والنوع والجنس.
- الإحساس بالهوية المجتمعية (المحلية): وتتضمن إحساس المواطن بانتمائه إلى مجتمع يحوى أفراد يشاركونه أعماله وأفراحه وأحزانه، ولهم ثقافة مشتركة وشعور مشترك بالانتماء والولاء.

- المخرجات المجتمعية المرغوبة؛ لإعداد الأفراد للمواطنة الفعالة:

تتضمن هذه المخرجات الطرق المختلفة للمشاركة وذلك كما يلي:

- أ. المشاركة السياسية: وتتضمن المشاركة الواعية في الانتخابات، بحسن الاختيار لمن يمثل المواطن في الدوائر الانتخابية وموضوعيته، والانتماء لأحزاب، والتعاون مع أعضاء مجلس الشعب، والمطالبة بتنفيذ البرامج الانتخابية والعودة البرلمانية.
- ب. المشاركة الاجتماعية: وتتضمن المشاركة في برامج الخدمة العامة، والمشاركة في المنظمات الدينية، واحترام الديانات المختلفة بمنطق أن الدين لله والوطن للجميع.
- ج. المشاركة الثقافية: وتتضمن المشاركة في الأنشطة الثقافية والفنية مثل عروض الأوبرا والمعارض الفنية، والعناية بالآثار المصرية واحترام الاكتشافات الجديدة في هذا الإطار.
- د. المشاركة الاقتصادية: تشمل على المشاركة في النقابات المهنية، ودفع الضرائب، ودراسة احتياجات سوق العمل بشكل علمي مقنن، والأمانة والإتقان في العمل، وتحديد الحقوق والواجبات بين صاحب العمل وعماله وتقنيها.

- المدخلات التعليمية والعمليات المرافقة لها فى إطار سيناريو الممكن:

وذلك لتحقيق هدف الوصول للمخرجات السابقة والإعداد للمواطنة الفعالة:

من هذه المدخلات والعمليات ما يلى:

أ. محتوى المناهج

- تسليط الضوء - فى كل المناهج الدراسية بلا استثناء - على تطور العلم الإنسانى ونصيب الدول العربية والإسلامية من هذا التطور، ودورهم فى إحداثه، والإنجازات المصرية فى هذا الصدد.
- تتضمن المناهج التعليمية الكثير من الأنشطة والبرامج والمساقات التى تدعم المواطنة الفعالة مفاهيمياً وإجرائياً.
- تتضمن المناهج مجالات للحوار؛ بعرض الرأي والرأي الآخر
- تعمل المناهج على تشجيع الطلاب على المشاركة الفعالة فى الأحزاب السياسية والانتخابات العامة والبرلمانية.

ب. مصادر ومواد المنهج:

الاعتماد على التكنولوجيا التعليمية المتطورة، والتكامل بين المصادر التعليمية الصفية واللاصفية المرتكزة على إمكانات البيئة المحيطة، وتشتمل على مواد مطبوعة مثل كتيب للتعريف بالمواطنة وأبعادها، ومواد تعليمية تساعد على القيام بأنشطة مختلفة توضح ممارسات المواطنة فى الواقع الاجتماعى مثل استخدام الصور والرسوم والأشكال التى يتم فيها التركيز على مظاهر الحياة فى المجتمع المصرى، وشرائط الفيديو والتلفزيون التعليمى وأقراص الكمبيوتر أو CD؛ لعرض الأفلام التعليمية التى تساعد الطلاب على تفهم قيمة المواطنة الفعالة

• المناخ الصفى:

توفير مناخ من الشفافية والصدق فى التعامل مع القضايا المطروحة على الساحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتشجيع الطلاب لإبداء رأيهم بشكل فعال وعدم كبّتهم أو التقليل من جدوى آرائهم، واحترام التنوع

داخل الصف الدراسي، ومراعاة الفروق الفردية بين الطلاب، والاهتمام بالطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، وتعامل المسؤولين عن التعليم والقادة مع الطلاب وأسرة بروح الأسرة الواحدة، التي تسعى إلى تحقيق هدف واحد، هو الإعداد للمواطنة الفعالة المستتيرة القادرة على قيادة المجتمع وتطويره وتقديمه.

ج. استراتيجيات التدريس والتعلم:

تساعد الإستراتيجيات المتطورة للتعليم والتعلم المستمدة من أبحاث التربية وعلم النفس وخبرات الأساتذة الأكبر سناً على تأصيل قيم وحقوق المواطنة لدى الطلاب من خلال ما تتيحه من تفاعل إيجابي، وعلى ذلك يمكن استخدام عدد من المداخل والاستراتيجيات منها:

- إستراتيجية حل المشكلات؛ لتنمية إحساس الطالب/ المواطن بمشكلات وطنه وأمنه.
- المناقشة والحوار؛ لمساعدة الطلاب التعبير عن آرائهم بحرية والرد عن تساؤلاتهم بشكل بناء، وإعطاء الأمثلة المختلفة لتطبيق المواطنة الفعالة وما يرتبط بها من مصطلحات على أرض الواقع وفي البيئة التي يعيشها الطلاب/ المواطنون.
- المحاضرة، لإعطاء الأساس النظري لمفهوم المواطنة الفعالة وأبعاده.
- مدخل القصص؛ بتناول قصص الرموز الوطنية والعلمية والأدبية؛ لتكون القدوة والمثل الأعلى للطلاب.
- الرحلات والزيارات الميدانية: ومنها الرحلات للمواقع الأثرية والتراثية، ورحلات لبعض الدول العربية، والزيارات للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

د. عمليتي التعليم والتدريب:

تعتمد على أساليب التدريب والممارسة والتنمية المهنية والأنشطة البحثية، التي تهدف جميعها إلى الوصول للمواطنة الفعالة.

هـ. التعلم غير النظامي

تضمن مفهوم المواطنة وأبعاده المختلفة بشكل مبسط يتضمن الحقوق الأساسية للأفراد داخل المجتمع وما يقابلها من التزامات داخل برامج محو الأمية وتعليم الكبار من محو الأمية الأبجدية إلى الوظيفية مع بذل الجهود في اتجاه محو الأمية الثقافية والحضارية، وتعظيم إمكانات المجتمع المدني للمشاركة الفعالة في صنع القرار التعليمي، مع تحقيق الشراكة الحقيقية بين المنظمات التعليمية المختلفة.

و. التعلم غير الرسمي

يتضمن التعلم غير الرسمي المساهمة الإعلامية في دعم الإعداد للمواطنة، ومساعدة أفراد المجتمع في التعرف على حقوقهم التي يكفلها الدستور والقانون، وتوعيتهم بضرورة أداء كل مواطن التزاماته ومسئولياته؛ ليتطور المجتمع ويتطور أفراد، وذلك بزيادة رصيد البرامج التعليمية والتثقيفية وتحسين نوعيتها بحيث لا تقتصر على الدروس التعليمية وإنما تتسع لتشمل المناقشات التعليمية الهادفة.

السيناريو الثالث: السيناريو المفضل

يقدم هذا السيناريو صورة متفائلة للمستقبل، في التطوير والتحسين المستمر والمرغوب للمجتمع المصري؛ بإتاحة الفرص المناسبة للمشاركة الفعالة، وتطور المجتمع المدني ووعي المواطنين بأهميته ودوره في تطور المجتمع في كل المجالات؛ لتصبح رسالة المؤسسات التعليمية الإعداد للمواطنة الفعالة؛ من خلال دعم فرص الشراكة المجتمعية في التعليم، ومشاركة كل القطاعات في إصدار القرارات التعليمية، وتوفير الإمكانات المادية والمعنوية للأنشطة التعليمية الصفية واللاصفية لشتى أنواع التعليم.

ويمهد لهذا السيناريو المشاهد التالية:

المشهد الثقافي:

وتتجلى ملامح هذا المشهد في الآتي:

- ١- الاهتمام بالتربية الدولية والتوسع في المنح العلمية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.
- ٢- مشاركة الدول النامية في القضايا العالمية والإقليمية المطروحة على الساحة السياسية والثقافية، والاقتصادية والاجتماعية، بلا انصهار أو انعزال.
- ٣- قبول الآخر، والانفتاح الكبير على الثقافات والمجتمعات المختلفة؛ مما يتيح نوعاً من التكامل والاندماج بين الأفراد والمجتمعات، وزيادة التعاطف بين الدول الغنية والدول الفقيرة.
- ٤- التعامل بوعي مع قضايا التنوع والتعدد الثقافي العالمي.
- ٥- حماية حقوق الملكية الفكرية مع توافر قدر من الشفافية وحرية الوصول للمعلومات؛ وتيسير الحصول على العلم والتكنولوجيا ودخول الدول النامية في مجال الاندماجات، والتكتلات العالمية، بما لديها من إمكانيات لتتعلم ثم تتطور فتتافس.
- ٦- تبني مبدأ "حوار الحضارات" بدلاً من مبدأ "صدام الحضارات"؛ من خلال الإيمان بالإنسانية في معناها الرحب.
- ٧- البحث عن المشترك بين الشعوب والمجتمعات بما يقلل من فرص التصادم ويتيح نقاطاً للالتقاء.
- ٨- التمسك بالتراث والثقافة العربية والحضارة المصرية مع التعرف على التطور والنمو الحاديين في المجتمعات المختلفة.
- ٩- اشتراك الشباب في المكتبات العامة والمكتبات الثقافية بالإضافة لمكتبة المدرسة أو الجامعة أو المعهد، وذلك على المستوى المحلي، والاشتراك - كخطوة متقدمة - في المكتبات الدولية للجامعات الدولية عبر الإنترنت.
- ١٠- زيادة نسب المشتركين في أنشطة المراكز الثقافية للدول المختلفة والاحتفال مع الجاليات الأجنبية بالمناسبات العامة والخاصة.
- ١١- ارتفاع نسب زائري المزارات الثقافية والمتاحف، ومعدل الحضور في عروض الأوبرا وحفلات الاوركسترا الغنائية العالمية، وغيرها من العروض الفنية الحية.

المشهد الاجتماعى

وتتجلى ملامح هذا المشهد فى الآتى:

- ١- انتشار منظمات حقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدنى فى شتى أرجاء العالم، وتوفير حقوق متساوية للأفراد والمجتمعات، وارتباط هذه المنظمات والتكامل بينها.
- ٢- تحقيق الديمقراطية، والحرية السياسية والاجتماعية والاعتراف بالحقوق الإنسانية للمواطنين.
- ٣- تنامي القوى الموازية للعولمة من أسفل؛ للوصول لعالم أكثر مساواة، والتحول فى موازين القوى فى اتجاه مساعدة القوى المقهورة، وعلى ذلك يعمل التعليم على محاربة التمييز العنصرى على مستوى العالم، والتعامل الفعال مع مفهوم التنوع، والاختلاف، والتعدد الثقافى، مع تطبيق الاستراتيجيات المناسبة؛ للتعامل مع هذه المفاهيم وتطويرها؛ لتناسب مختلف المجتمعات.
- ٤- الانتقال إلى دولة الرفاهية، وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص بغض النظر عن الانتماءات السياسية والدينية والعقائدية، وإنهاء أشكال التمييز كافة، وحماية حقوق الأقلية.
- ٥- توسيع شبكات الأمان الاجتماعى وتطويرها؛ لتشمل فئات اجتماعية أوسع، وفقا لظروف ومعايير تحددها كل دولة سواء أكان ذلك فى الإدارة أم التمويل أم فى تحديد الفئات المستهدفة. ومن أهم مجالات تطوير شبكات الأمان الاجتماعى الآتى:
 - تمكين المواطنين الفقراء من أسباب القوة بزيادة تأثيرهم فى صنع السياسة، وتوفير الخدمة الشاملة.
 - رفع قدرات الفقراء وتزويدهم بأصول إنتاجية تكفل لهم المشاركة فى تنمية مصادر الدخل وثروة المجتمع، والحصول على دخول تكفل لهم إشباع حاجاتهم الاجتماعية الأساسية.
 - ضمان الأساسيات؛ بحماية الضعفاء والخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية الضرورية

- معالجة انعدام الأمن داخل الأسرة؛ بسد العوز عند تقدم السن عن طريق المعاشات، ومن المرض المهلك عن طريق التأمين الصحى، ومن فقد الوظيفة عن طريق تأمينات البطالة، وذلك بمشاركة رجال الأعمال والعمال والأسر وفئات المجتمع المحلي لتحقيق مزيد من الأمن بتكلفة أقل
- ٦- التنظيم الفعال من خلال التعاون مع القطاع الخاص بشكل فعال.
- ٧- دعم الطبقة الوسطى ومواجهة عمليات استقطابها؛ لتسترد دورها التنقيفى والتنموى فى المجتمع، مع دعم محدودى الدخل والطبقات الدنيا.

المشهد الاقتصادى

وتتضح أبعاد هذا المشهد فى الآتى:

- ١- زيادة اندماج مصر فى التكتلات العالمية والإقليمية، خصوصاً مع الدول العربية والإسلامية.
- ٢- تفعيل السوق العربية المشتركة.
- ٣- إدخال إصلاحات هيكلية للنمو المتواصل مثل تخفيض التدفقات العامة للدولة، وزيادة دخلها، وفتح مجال المنافسة الداخلية والخارجية
- ٤- دعم المشروعات الصغيرة، وزيادة مجالات عمل الأسر المنتجة وتنوعها.
- ٥- رفع كفاءة الجهاز الإدارى، والارتقاء بخدمات المواطنين.
- ٦- رفع الإنتاجية والأخذ بمعايير الجودة؛ لتعزيز القدرة التنافسية للمجتمع.
- ٧- تحقيق النمو الاقتصادى المنشود.
- ٨- زيادة الناتج القومى وعدالة توزيعه فى إطار شبكة للأمان الاقتصادى للمواطنين، تضمن تحقيق الرفاهية.

المشهد التكنولوجى

وتتضح أبعاد هذا المشهد فى الآتى:

- ١- تغيير مراكز القوى العالمية، بحيث تتقدم القوى التي تمتلك التكنولوجيا المتطورة مثل النمرور الآسيوية وبلاد جنوب شرق آسيا، وتدخل فى تكتلات عالمية وإقليمية، تساعدنا على التصدى لقوة القطب الأوحى، واستحداث تكنولوجيا جديدة فى المجالات الحيوية (السلمية والعسكرية).
- ٢- تنامى المعارف واستحداث تكنولوجيا جديدة فى كل المجالات.
- ٣- جعل دراسة الكمبيوتر والتكنولوجيا المتخصصة شرطاً أساسياً للالتحاق بالوظائف والتعيين
- ٤- الزيادة التدريجية فى أعداد القرى الذكية فى الريف والحضر، وتوسيع استخدامات الإنسان الآلى وتطبيقاته فى كل الأماكن والمجالات، والضغط على الحكومات؛ لتقديم المساعدات اللازمة للءول الفقيرة والنامية، والاهتمام بالتعليم العالمى، وفقاً لمعايير موحدة.
- ٥- محو الأمية بكل أشكالها؛ لتصل لمحو الأمية التكنولوجية.
- ٦- توفير أجهزة الكمبيوتر الحديثة بأقل الأسعار، وبمسهيلات فى السءاء.
- ٧- توفير المنح والبعثات لءراسة التكنولوجيا المتقدمة.
- ٨- إعداد جيل من المتخصصين والاختصاصيين فى مجال البرمجيات والشبكات والتكنولوجيا.
- ٩- توصيل التكنولوجيا المتقدمة للمناطق النائية، وتدريب المواطنين عليها.
- ١٠- إدارة شئون الدولة والأفراد بوسائل تكنولوجية متقدمة.
- ١١- ترقية الأفراد وتوظيفهم وفقاً لقاعدة بيانات ضخمة لكل المواطنين، وإحصاءات كاملة توضح عدد المتعلمين والمراحل التعليمية التى أنجزوها، وعدد الخريجين وفرص العمل المتاحة

التعليم للمواطنة فى إطار السيناريو المفضل:

من المشاهد السابقة يتضح أن هذا السيناريو من السيناريوهات المتفائلة التى توضح إءداث تطور حقيقى فى الإءاءاء للمواطنة الفعالة خلال الربع الأول من القرن الحادى والعشرين، وذلك من خلال ما يلى:

١- تبنى مفهوم المواطنة بمضمونه العالمى والاقليمى والمحلى من خلال شعور أبناء المجتمع المصرى بالأمن والأمان، ووعيهم - بأنهم فى النهاية - مواطنون فى العالم وعلى الكوكب الذى يعيشون عليه، وينمى التعليم الوعى بالقضايا العالمية والإقليمية والمحلية، مع محاربة الخرافات والإشاعات، ومساعدة الأفراد على إدراك حقوقهم وأداء واجباتهم، بما يحافظ على استقرار هذا الكوكب، وتوازن العلاقات داخله.

٢- تطوير سياسات التعليم وأهدافه بما يناسب مفهوم التعليم للمواطنة عل ضوء التحديات التى تعيشها مصر حاضراً ومستقبلاً، ويتم ذلك من خلال الآتى:

- الممارسة الواعية لتطبيقات التعليم للمواطنة الفعالة، بالمشاركة الفعالة وقبول الآخر، وعرض الحقوق وما يقابلها من واجبات محددة.
- جعل مصر فى مصاف الدول المنتجة للمعرفة وليست المستوردة لها فقط؛ ليقف المواطن المصرى على قدم المساواة مع المواطن العالمى.
- وضع معايير واضحة للجودة الشاملة للعملية التعليمية فى التعليم قبل الجامعى والتعليم العالى والجامعى؛ والمحاسبة الدائمة للأفراد وفقاً لهذه المعايير على كل المستويات القيادية والتنفيذية.
- تحويل المدارس والجامعات من مؤسسات تعليمية تقليدية إلى مؤسسات تكنولوجية؛ بتطبيق التعليم عن بعد والتعليم الافتراضى.
- التقييم المستمر للسياسات والخطط والإجراءات المطبقة فى المدارس والجامعات من خلال رأى المستفيدين - الطلاب وأولياء أمورهم وسوق العمل- لتدارك نقاط الضعف وتقوية نقاط القوة.
- إعداد الأفراد لتحمل مسؤولياتهم فى تطور العلم وتطور الإنسانية، وفى خطط التنمية العربية والمصرية.
- استحداث نظم تعليمية جديدة، ومجالات جديدة تستخدم فيها التكنولوجيا العالية High tech، للحديث بلغة العالم المتقدم المتغير، ولمواجهة الآخر مواجهة موضوعية على أسس سليمة راسخة.

- تنمية التفكير العلمى السليم بخطواته وأساليبه، والتفكير الناقد والتفكير الإبداعي؛ للإعداد للمواطنة الواعية المستتيرة.

- استخدام وسائط تكنولوجية رخيصة الثمن، تنقل المتعلمين إلى أفق تعليمية جديدة تمارس خلالها التجارب وتطبق المعارف، وتنم في الأوقات المناسبة لهم؛ مما يساعد على العمل والتعلم، في أى مرحلة عمرية والمساعدة بشكل فعال في القضاء على الأمية، والقضاء على مشكلة التكس الطلابى والمجموعات الكبيرة، والربط بين الجوانب النظرية والعملية التطبيقية

٣- تحقيق العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات، ودعم التعليم في مناهجه وأنشطته لهذا الاتجاه؛ من خلال التطبيق الحقيقى لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وذلك كالاتى:

- توفير تعليم مجانى من خلال مواقع مجانية مختلفة على الانترنت، وتنمية قدرات الأفراد في بعض المجالات مثل تعلم اللغات المختلفة، وعلوم الكمبيوتر، والمساعدة في نيل درجات علمية وشهادات من جامعات عالمية معتمدة بتكلفة أقل، وفي تخصصات جديدة، توفر فرص عمل ومجالات للتطور والنمو.

- تحسين نوعية التعليم الحكومى المجانى وتحقيق جودته؛ بتوفير التمويل اللازم للتطوير الإداري الشامل لمؤسسات التعليم قبل الجامعى والجامعى، وإدماج متطلبات الجودة الشاملة والتطوير المستمر في هياكلها وآلياتها، وتأكيد الترابط والتفاعل المؤسسى بين عناصرها، مع تطوير البنية التحتية وإصلاح المباني القديمة بمساعدة الجهود الأهلية والمجتمع المدنى، وتنمية المعلمين مهنيًا بشكل مستمر خصوصًا مع وجود أكاديمية المعلم، وتطوير محتوى المناهج؛ ليتناسب مع التغير المستمر الحادث في العلم والتكنولوجيا،

- عدالة توزيع الفرص التعليمية بين المناطق المختلفة، بغض النظر عن الطبقة أو النوع أو الامكانيات المادية؛ ليكون الفاصل بين الطلاب قدراتهم واستعدادهم للتعلم.

٤- تطور برامج محو الأمية وتعليم الكبار، وذلك كما يلى:

- محور الأمية الوظيفية والثقافية في المجتمع المصري، بعد القضاء نهائياً على الأمية الأبجدية؛ بتكاتف الجهود الرسمية والمدنية، وجعل محور الأمية بأنواعها المختلفة هدفاً قومياً تتحمل مسؤوليته مؤسسات التعليم الرسمية والمدنية وترعاها وسائل الإعلام؛ بتكثيف برامجها التعليمية والتنويرية.
- استخدام النظم التكنولوجية في محور الأمية؛ بما توفره من مجال عملي لتعليم الفتيات وربات البيوت، والتي تحول التقاليد والأعراف في بعض الأماكن دون تعليمهم، وذلك في منازلهم وأماكن وجودهم، كما أنها لا تعطلهن عن أداء أعمالهن وأنشطتهن المنزلية والنسوية، على ذلك تساعد على محور أميتين الأبجدية والثقافية، ومساعدتهن على أداء وظائفهن بشكل أفضل، ومساعدتهن على المشاركة الفعالة في مجتمعاتهن؛ مما يقوى من إحساسهن بالمواطنة، وممارستهن لحقوقهن وأداء واجباتهن على نحو فعال.

٥- تحقيق المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية، ويتم ذلك كما يلي:

- تنشر القرارات الوزارية للوزارات المختلفة -خصوصاً وزارة التربية والتعليم- على شبكة المعلومات الدولية، ويتم الاستفتاء على القرارات والقوانين الجديدة التي ستؤثر على مستقبل التعليم، ومشاركة أولياء الأمور والطلاب والمعلمون والمديرون مع شرح تفصيلي ووافي لبنود القرار أو الصيغة التنفيذية للقانون.
- يتخذ القرار التعليمي جماعياً وليس فردياً، بالمشاركة الفعالة لرجال الأعمال وأولياء الأمور، والمعلمين والقيادات المدرسية والطلاب، وإطلاع المواطنين على هذه المشاركات وتقييم نتائجها.
- تنوع الأنشطة التعليمية؛ لمساعدة الطلاب على اختلاف مستوياتهم التطبيقية والثقافية في الاندماج بفاعلية في الحياة المدرسية أو الجامعية ومشاركتهم في أنشطتها الاجتماعية والفنية والرياضية والثقافية والسياسية

٦- تطور الحركة الطلابية؛ بإعطاء بتوفير الفرص المناسبة للاستماع لأراء الطلاب في التعليم قبل الجامعي والجامعي من خلال المؤتمرات والندوات الطلابية مع

القيادات والمسؤولين، واستخدام الوسائل التكنولوجية فى الوصول للطالب والرد على استفساراته فى مختلف المجالات.

مخرجات التعليم للمواطنة الفعالة فى إطار السيناريو المفضل:

تجويد مخرجات التعليم؛ لتحقيق الصورة المستقبلية المرغوبة للإعداد للمواطنة الفعالة، سواء أكانت تلك المخرجات شخصية أم اجتماعية، على النحو الآتى:

المخرجات الشخصية المرغوبة، لإعداد الأفراد للمواطنة الفعالة:

تشتمل هذه المخرجات على المعارف والمهارات والكفاءات والقيم وتحديد الهويات (الشخصية والوطنية والمجتمعية والقومية والعالمية)، وذلك كما يلى:

أ. المعارف:

يزود نظام التعليم الطلاب بمعرفة شاملة حول الموضوعات الآتية:

- حقوق الإنسان، من حيث تعريفها والقوانين والمواثيق المحددة لها، وكيفية المطالبة بها بشكل شرعى، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية والمحلية وأسلوب عملها.
- اتجاهات السياسات العامة الداخلية والخارجية، والمصطلحات السياسية على الساحة العالمية والإقليمية والمجتمعية، والمنظمات السياسية الأساسية بتقسيماتها المختلفة التشريعية والبرلمانية والتنفيذية، والتفاعل بين هذه المنظمات لتحقيق السياسات العامة، ودور المواطن فى اتخاذ القرارات الهامة والمصيرية، والمشاركة فى صنع القرارات والسياسات المهنية والوظيفية.
- المعارف التاريخية، وهى معارف هامة لتعريف الطلاب بـماضى مصر، والتضحيات الغالية التى بذلها أبطال وطنيين للحفاظ عليها وضمان استقلالها فى وجه الغزاة والمستعمرين؛ بما يهىئ.

- للمطالبة بالحقوق الإنسانية التى تضمن المواطنة الكاملة للأجيال الحاضرة والمستقبلية.
- التراث الثقافى، تساعد معرفة التراث فى تحقيق أحد أبعاد المواطنة الفعالة وهى المواطنة الثقافية التى تساعد على التأصيل للمواطنة فى شكلها الروحى المعنوى بتنمية روح الانتماء للوطن والولاء له، والتعريف بالأعراف والعادات والتقاليد المجتمعية؛ مما يساعد إلى الوصول للتضامن الاجتماعى ويساعد على تماسك المجتمع.

ب. المهارات :

وتتوافر المهارات والقدرات الآتية:

- القدرات البحثية: وتنمية تلك القدرات يساعد الطلاب فى المشاركة بفاعلية فى المجتمع وحل مشكلاته واتخاذ قرارات مستنيرة، والتقييم العلمى الدقيق للأحداث والظروف المحيطة بالمجتمع والتعامل معها بحلول واقعية موضوعية.
- النقد البناء: فالنقد البناء يشتمل على الإيجابيات والسلبيات، ونقاط القوة ونقاط الضعف، وبالتالي يساعد المواطنين على التحلى بأسلوب التفكير الناقد الذى يساعدهم على التطوير والتنمية المستمرة لذواتهم ومجتمعاتهم.
- مهارات الإبداع: وقدرة الأفراد على تطوير أسلوب حياتهم وابتكار طرق جديدة لحل مشكلاته ومشكلات مجتمعهم خصوصاً فى ظل التغيرات السريعة التى تمثل سمة مميزة للحاضر والمستقبل الذى يعتمد على التميز والحلول الإبداعية غير التقليدية.

ج. القيم:

ويدعم هذا السيناريو تأصيل القيم الآتية:

- القيم السياسية مثل الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية والسلام والأمن والمواطنة الفعالة والشفافية.

- القيم الاجتماعية مثل العدالة والمساواة والمشاركة الاجتماعية والتنوع.
- القيم الأخلاقية متمثلة في القيم الروحية في الكتب السماوية و القيم المطلقة (الحق والخير والجمال).
- القيم الاقتصادية مثل العمل المنتج والادخار والنزاهة والمحاسبية والتقييم المستند للأداء.

د. الهوية

وتتضمن الآتى:

- تحقيق الطالب/المواطن لذاته وتقدير الآخرين له؛ ليصبح له احترامه ومكانته في المجتمع
- مطالبة الطالب/المواطن بحقوقه وأدائه لواجباته تجاه مجتمعه. واحساسه بالرضا عن هذا المجتمع
- الإحساس بالهوية القومية: وانتمائه للأمة العربية التي يشترك أفرادها في اللغة والتاريخ، ليفرض ذلك حقوق وواجبات تجاه تلك الأمة.
- الإحساس بالهوية العالمية: تعنى بالانتماء للكرة الأرضية بوصفها موطناً للبشرية جمعاء، فالعالم الذي نعيش فيه يفرض على أفراداه باعتبارهم مواطنين داخله مسؤوليات تتضمن بقائه في حالة توازن واستقرار والمحافظة عليه وصيانته حتى لا تنتضب موارده ويفقد توازنه، مما يضر بكل مواطنيه من سكان كوكب الأرض، كما أنه ومع سرعة الاتصالات وتحول العالم إلى قرية صغيرة يكون لمواطنيه على اختلافهم حقوقاً أساسية مثل حقهم في البقاء والحياة وحقهم في الأمن والأمان والسلام.

- المخرجات المجتمعية المرغوبة، لإعداد الأفراد للمواطنة الفعالة:

تتضمن هذه المخرجات الطرق المختلفة للمشاركة وذلك كما يلي:

• المشاركة السياسية

تتضمن الآتى:

- المشاركة العالمية: بنقد السياسات والقرارات العالمية، واتخاذ مواقف ايجابية مسموعة مثل المقاطعة والاحتجاج السلمى أمام السفارات ومن خلال وسائل الإعلام.
- المشاركة الإقليمية: المطالبة بالحقوق المسلوقة من بعض الدول الإقليمية، ومحاولة رفع العناء عن الشعب الفلسطينى ومساعدة الشعب العراقى لاسترداد حكمه الذاتى ودعم الشعب السودانى ضد عمليات الانفصال.....إلخ.
- المشاركة المحلية: الانتقال من مرتبة التصويت فى الانتخابات إلى مرتبة المشاركة الرسمية، والمشاركة فى صنع القرارات السياسية الهامة، والقرارات المصيرية فى المجتمع، والانتماء لأحزاب والدفاع عن مواقف سياسية ودعمها.

• المشاركة الاجتماعية

تتضمن الآتى:

- المشاركة فى أنشطة المنظمات الأهلية والحقوقية العالمية والعربية.
- دعم أنشطة المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية المصرية، والمشاركة فى المنظمات الدينية، وتمثيل منظمات المجتمع المدنى داخل مجالس المدارس والكليات والمعاهد التعليمية، والإعلان عن نشاطها من خلال ممثلين مؤمنين بدورها فى تنمية وإعداد الأفراد للمواطنة الفعالة.
- تحقيق دولة الرفاهية؛ بتوفير فرص العمل، وتحقيق التضامن الاجتماعى لكل فئات الشعب، وتوفير احتياجات المعيشة الكريمة لكل شرائح الشعب.

• المشاركة الثقافية

وتتضمن الآتى:

- المشاركة فى الأنشطة الثقافية والفنية العالمية، وفى المؤتمرات والندوات التى تهدف إلى دعم حوار الثقافات، والدفاع عن الثقافة الذاتية فى مواجهة ثقافة الآخر.

- المشاركة فى المنتديات الثقافية العربية والإقليمية، والتأكيد على نقاط التشابه والوحدة، ومناقشة نقاط الاختلاف.
- المشاركة فى الندوات والحوارات الثقافية الوطنية البناءة والجدال الموضوعى، وتقبل الاختلاف، والمرونة فى عرض وجهات النظر المتباينة.
- المشاركة الثقافية بوسائل متعددة إعلامية وتكنولوجية.

• المشاركة الاقتصادية

وتتضمن الآتى:

- متابعة المؤتمرات والمنتديات الاقتصادية العالمية، واتخاذ مواقف حاسمة تجاه ما يطرح فيها من توصيات تمثل حقوق والتزامات للدول النامية والمتقدمة.
- المشاركة فى المعارض المقامة فى الدول العربية، ودعم منتجاتها.
- دعم الاقتصاد المصرى، بترشيد الاستهلاك المحلى وفتح أسواق جديدة فى دول عربية وغربية للمنتجات المصرية، والاتجاه للعمل المنتج، والمشاركة الجادة من رجال الأعمال الوطنيين فى دعم الاقتصاد.

- مدخلات التعليم للمواطنة الفعالة والعمليات المرافقة لها فى إطار السيناريو المفضل:

توظف المدخلات التعليمية والعمليات المرافقة لها لتحقيق الإعداد الفعال للمواطنة، ومن هذه المدخلات والعمليات ما يلى:

• محتوى المناهج

وضع دليل لوصف محتوى المناهج وتوجيهها لتحقيق هدف التعليم للمواطنة الفعالة، من خلال ما تشتمل عليه من معارف ومهارات وخبرات ومواقف متنوعة وقيم ومهارات وكفاءات وأنشطة صفية وغير صفية، وتنتشر المناهج على شبكة المعلومات الدولية؛ لإعطاء الفرصة كاملة لكل طالب للإطلاع والتعليق عليها، وعمل منتديات على الشبكة تمكن الطلاب من التحاور وإبداء آرائهم، والسماح

للمتعقنين بالدخول لهذه المنتديات والتحدث للطلاب؛ مما يسهم في إثراء المناهج الدراسية والإعداد الفعال للمواطنة.

• مصادر ومواد المنهج:

يحتوى نظام التعليم على قاعدة بيانات مفتوحة لمصادر ومواد التعلم التى تدعم المواطنة وتساعد على تطوير المنهج المدرسى بمعناه الواسع الذى يضم جوانب التعلم داخل وخارج المدرسة، وإعداد حقائب تعليمية تحتوى على إحصاءات شاملة للمجتمع المصرى وموارده وكيفية استغلالها، وبعض القوانين الداعمة لحقوق الإنسان وحقوق الطلاب وحقوق الفرد فى المجتمع المصرى، ودليل لأسلوب تنفيذ الأنشطة والممارسات التى تدعم المواطنة الفعالة.

• المناخ الصفى:

يؤدى المناخ الصفى بالمدرسة المصرية دور كبير فى ترسيخ قيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص التعليمية والمشاركة... وغيرها من القيم التى تدعم الإعداد للمواطنة الفعالة مع التأكيد على الروح الديمقراطية واحترام الرأي والرأى الآخر، والاشتراك فى الانتخابات الطلابية النزيلة بإشراك جميع الطلاب بلا استثناء فى حكم الهيكل المدرسى والذى يقابلها انتخابات الاتحادات الطلابية فى الجامعات المصرية، وتمثيل الطلاب فى مجلس المدرسة أو مجالس الكليات فى الجامعات المصرية ومشاركتهم فى صنع القرارات التى تؤثر عليهم حاضراً أو مستقبلاً، بالإضافة لإمكانية استخدام استراتيجيات حديثة للتعليم والتعلم تحفز الطلاب على المناقشة والحوار البناء وحل المشكلات والإبداع والتفكير الناقد... لتتحول العمليات السابقة إلى مخرجات واضحة فى الخريجين .

• استراتيجيات التدريس والتعلم:

تساعد الإستراتيجيات المتطورة للتعليم على الوصول للنقد البناء والتقييم الذاتى الموضوعى والتقييم المقارن بالآخر؛ للتأكيد على قيم وحقوق المواطنة لدى الطلاب من خلال ما تنتجه من مناقشات مفتوحة وتقييم مستمر؛ لينتج عن ذلك تعلم واعى

مستتير، وذلك بتطبيق استراتيجيات التقييم المستند إلى الأداء والتعلم النشط والتعلم التعاوني والتعلم من الأقران والتعلم التجريبي... وغيرها من الاستراتيجيات التي تقضى على شتى أنواع التمييز العنصرى أو الطبقي، داخل المدرسة.

• عمليتي التعليم والتدريب:

تكون مسؤولية الإعداد للمواطنة متكاملة يشترك فيها كل فرد في المجتمع المدرسي أو الجامعي وما يحتويه من مجتمعات للطلبة وأعضاء هيئة التدريس والإداريين... ليتفاعل الجميع لتحقيق الإعداد اللازم للمواطنة الفعالة.

فالمواطنة ليست مادة نظرية يمتحن فيها الطلاب وإنما ممارسة حية يمارسونها بالتدريب المستمر والمقنن والتنمية المهنية المستمرة وفقاً للمستجدات على الساحة العالمية والإقليمية والمحلية، وذلك لأعضاء المجتمع التعليمي، ويشمل تدريب المعلمين على محاضرات تفاعلية وحلقات نقاشية ودراسات حالة وتعليم تعاوني للمجموعات الصغيرة، بالإضافة لدعم المشاركة في أنشطة المجتمع والخدمات المجتمعية، مع توفير مصادر ومواد للتدريب وإعداد دروس نموذجية لإستراتيجيات تدريس المواطنة الفعالة، على أن تدعم المؤسسة التعليمية مجالات المشاركة المجتمعية والتفاعل مع المجتمع المحلي والمجتمع المدني والقيام بالمشروعات البحثية التي تخدم المجتمع المحيط.

• التعلم غير النظامي

يتم عقد ندوات ودورات غير نظامية داخل المؤسسات التعليمية لدعم الإعداد للمواطنة الفعالة وزيادة الوعي المدني والسياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي بأبعاد المواطنة الفعالة، والمشاركة في الأنشطة المجتمعية ودعم التربية المدنية.

• التعلم غير الرسمي

تنمية التفكير الناقد والتفكير المبدع للطلاب، وقدرتهم على تحليل المعلومات التي تبثها وسائل الإعلام ونقدها؛ لإدراك أهدافها، وعدم الوقوع ضحية لتزييف الوعي الذي يقوم به البعض لأسباب سياسية واجتماعية، مع زيادة المحتوى العربي المصرى للتعليم للمواطنة الفعالة على شبكة المعلومات الدولية.

وتطوير العمل الإعلامى والصحفى؛ بزيادة الشفافية وتنوع الصحف واستقلاليتها بشرط الالتزام بميثاق العمل الصحفى والإعلامى وزيادة المقالات والموضوعات التى تتناول موضوع المواطنة الفعالة، هذا بالإضافة لتشجيع الطلاب/ المواطنين وأولياء أمورهم على زيارة المكتبات العامة والمعارض والمتاحف وتقدير التاريخ المصرى القديم؛ لترسيخ قيم الولاء والانتماء والوطنية فى نفوس الطلاب لأداء أعمالهم ومسئولياتهم بحب واقتناع.

- متطلبات الوصول للمخرجات المرغوبة من التعليم للمواطنة الفعالة وفقاً للسيناريو المفضل:

يتم الوصول للمخرجات السابقة من خلال بناء القدرات والمهارات التالية:

(١) بناء وعى الأفراد وإدراكهم لحقوق المواطنة ومستوياتها، من خلال الآتى:

- أ- بناء وعى الأفراد بحقوقهم العالمية المنصوص عليها فى المواثيق الدولية الموقعة وخصوصاً حقوق المرأة والطفل وحقوق الأقليات.
- ب- بناء وعى الأفراد بهوياتهم القومية والوطنية والتحديات التى تواجه تلك الهويات.
- ج- بناء وعى الأفراد بمسئولياتهم الاجتماعية والاقتصادية فى بناء أوطانهم.
- د- بناء وعى الأفراد بحقوقهم المنصوص عليها فى الدستور المصرى ووعيم بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما لها من مزايا وما عليها من سلبيات.
- هـ- بناء وعى الأفراد بأدوار المنظمات والتنظيمات المدنية فى المطالبة بالحقوق المهنية والمدنية والقانونية خصوصاً التنظيمات التعليمية مثل نقابة المعلمين وروابط التربية، بالإضافة إلى تفعيل دور مجالس الآباء ومجالس الأمناء بالمدارس والإدارات التعليمية.

(٢) بناء ثقافة الشراكة للإعداد للمواطنة الفعالة، من خلال الآتى:

- أ- تكامل جهود كل المنظمات المدنية والجماعية والحكومية للإعداد للمواطنة الفعالة، وتعظيم قدرة التعليم على التعامل مع التحديات التى تعوقه عن تحقيق هدفه للإعداد للمواطنة.

- ب- تكامل الجهود في مجال محو الأمية؛ للقضاء على الأمية خلال فترة زمنية محددة، تلتزم خلالها المؤسسات والهيئات بأداء أدوار ومسؤوليات محددة، كلاً وفقاً لقدراته وإمكاناته.
- ج- الشراكة بين الهيئات والمنظمات التعليمية والمجتمع المدني في الارتقاء بنوعية التعليم ونوعية الخريج، وتعظيم قدراته؛ لإعداد مواطنين فعالين.
- د- الشراكة بين التعليم الحكومي العام والتعليم الخاص والتعليم الأجنبي، وتبادل الخبرات؛ لإعداد كل الأفراد لمواطنة فعالة واضحة المعالم لجميع الأطراف.
- هـ- الشراكة مع الهيئات والمنظمات الدولية في الارتقاء بالتعليم مع مراعاة متطلبات التنوع الثقافي والبيئي، والحفاظ على الهوية القومية والوطنية.
- و- الشراكة بين القيادات التعليمية الحكومية ورجال الأعمال ورجال الإعلام في الارتقاء بالمناهج التعليمية وتحديد مسؤوليات كل منهم في الإعداد للمواطنة.

٣) بناء مؤشرات موضوعية لتقييم الأداءات، من خلال الآتى:

- أ- تأصيل مفهوم المحاسبية؛ بالوعى بالمسؤوليات، وتقبل التقسيم والتقسيم لكل الأفراد والقيادات والمنظمات، مهما كانت مكانتها في المجتمع، وتقبل الاختلاف في وجهات النظر؛ للوصول لوحدة الفكر في ضوء وحدة الهدف، وهو الإعداد للمواطنة الفعالة.
- ب- بناء ثقافة المعايير، بوضع نظام لمتابعة الإدارات واستخدامه، بحيث تكون هذه المعايير ملزمة لكل الأطراف المسؤولة عن التعليم، وأن يتبنى المجتمع بكامله هذه الثقافة في منظماته المختلفة؛ لتتضمن المعايير كل الوظائف والنظم الأداءات التى يتم ترجمتها بمؤشرات للتقييم، وتعمل بوصفها محكات تشير إلى مدى تحقق المعيار بدرجات متفاوتة ومقاييس متدرجة للحكم على الأداء أو الوظيفة بشكل أكثر موضوعية بحيث يراعى فيها الآتى:
 - أن تكون المعايير ومؤشراتها مرنة قابلة للتعديل فى ضوء المستجدات.
 - أن تصاغ المعايير صياغة واضحة ومحددة.
 - أن يكون عدد المعايير ومؤشراتها مناسباً، يمكن ترجمته وتقييم الأداء وفقاً له؛ بما يتناسب مع طبيعة الإعداد للمواطنة.

ج- تقوم مؤسسة معينة متخصصة بوضع المؤشرات، وتقييم الأداءات، يشارك فيها أفراد من المجتمع المدنى والجهاميرى.

٤) بناء الثقافة المعلوماتية والتكنولوجية:

يمثل بناء هذه الثقافة النواة أو البذرة لبناء قاعدة معرفية قوية تناسب ظروف العصر المعلوماتى التكنولوجى، ويتم ذلك من خلال الآتى:

- أ- وعى كل الأفراد بأهمية المصادر المتنوعة للمعلومات
- ب- استخدام التكنولوجيا فى الحياة اليومية بعد مرحلة التدريب على استخدامها.
- ج- أن تكون مسئولية استخدام التكنولوجيا مسئولية جماعية، تبدأ من مسئولية كل فرد عن تدريب نفسه وتمتد إلى مسئولية المجتمع عن تدريب أفرادها على استخدام التكنولوجيا وتطبيقاتها.
- د- تداول المعلومات بين الأفراد والهيئات المسئولة عن إعداد الأفراد، وضمان توصيلها إلى جميع أفراد المجتمع بصورة صحيحة وبوسائل تكنولوجية بسيطة ومتعددة.

٥) بناء ثقافة استشراف المستقبل:

تحتاج هذه القدرة إلى بناء القدرة على التنبؤ بالمستقبل من خلال تجارب الماضى والحاضر، بحيث تصبح هذه القدرة لدى كل الهيئات مرتكزة على معلومات دقيقة ومحددة، ويتم ذلك من خلال الآتى:

- أ- بناء منظمات متخصصة للتنبؤ بالمستقبل، وإعداد الأفراد وفقاً لنتائج أبحاث وبيانات تلك المنظمات.
- ب- الاستفادة من تجارب الماضى والحاضر فى التنبؤ بالمستقبل.
- ج- رصد المتغيرات واتجاهاتها للوقاية من تهديداتها والاستفادة العظمى من الفرص المتاحة من خلالها قبل حدوثها.

سادساً: الخاتمة

انتهى الكتاب برسم سيناريوهات المستقبل للتعليم للمواطنة، وما تحويه من مشاهد تتضمن أبعاد المواطنة الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية بالإضافة للمشهد التكنولوجي الذى يجارى متغيرات العصر، وترسم معالم هذا المستقبل على أساس إمكانية تدهوره أو تطوره، مع وضع تصور لمخرجات التعليم للمواطنة الفعالة، و بناء القدرات اللازمة لتحقيقه.

وترى الباحثة أن التغيرات والطفرات الحادثة فى المجتمعات، تجعل من تحقيق سيناريو الممكن مرحلة انتقالية ضرورية لتحقيق السيناريو المفضل، وخصوصاً مع قيام الثورة الشعبية (ثورة ٢٥ يناير)، وقد عملت الباحثة على وضع بعض آليات تنفيذ أى سيناريو فى إطار استعراض العناصر الحاكمة؛ لتضع أمام متخذى القرار فى مصر رؤية مستقبلية موضوعية وفكرية متسقة الأحداث تمثل الأوضاع الممكنة للوصول للتعليم للمواطنة.

ومن الملاحظ على السيناريوهات السابقة، أن الباحثة رسمت السيناريوهات فى ضوء العلاقات المتبادلة بين التعليم والمجتمع بكل جوانبه السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتكنولوجية، دون إهمال أيًا من تلك الجوانب، والتأكيد على تكاملها؛ على المستوى العالمى والقومى والمحلى؛ للوصول للهدف المرغوب، مع توضيح التأثير والتأثر المتبادل بين التعليم بسياساته وفلسفته وإمكاناته، وبين المواطنة بأبعادها ومضامينها، وأن كلاً منهما ينعكس على سطح الآخر ويؤثر فيه ويتأثر به، ولأن هذا التأثير تأثير إنعكاسى وليس من التأثيرات ذات الاتجاه الواحد، فالتغيرات الحادثة فى مفهوم المواطنة تغير من نظرة التعليم لأفراد المجتمع ونظرة أفراد المجتمع للتعليم، مما يؤثر على إحساسهم بالمواطنة ووعيهم بحقوقها وإمكانات ممارستهم للمواطنة الفعالة ومشاركتهم فى بناء مجتمعاتهم.

وترى الباحثة أنه لى يتم الإعداد للمواطنة الفعالة ينبغى أن يتم تحديد دوائر انتماءات الأفراد وولاءهم؛ بما يشكل هويتهم التى تحدد حقوق مواطنتهم سواء أكانت عالمية أم إقليمية أم محلية؛ لتصل فى النهاية إلى الإعداد للمواطنة الفعالة، التى تعتبر

محصلة ما تم تشكيله من انتماءات وهويات للأفراد؛ لذلك ينبغي أن يعمل التعليم على
تبنى مقومات الانتماء، ويشكل الهويات المركبة مع إدراكه للنسب المتفاوتة لانتماء
الأفراد داخل حدود كل هوية سواء هوية عالمية أو هوية إقليمية قومية أو هوية
وطنية؛ لتبصيرهم بحقوقهم وواجباتهم في ضوءها، وتنمية قدراتهم النقدية والإبداعية؛
بما يساعدهم على التمييز بين حدود حقوقهم وحقوق الآخرين، وحدود واجباتهم
وواجبات الآخرين، وأن يتم ذلك من خلال المناهج التعليمية، والأنشطة الصفية
واللاصفية داخل التعليم الرسمي النظامي، وبمحو الأمية وتعليم الكبار داخل التعلم غير
النظامي، وتكاتف كل أجهزة الدولة ووسائل الإعلام ودور العبادة في الوصول
للمواطنة الفعالة من خلال التربية غير الرسمية والتي تؤثر على المواطنين من خلال
ما تبثه من رسائل واضحة المضمون أو خفية، ولذلك ينبغي مراجعتها وتحديثها لتخدم
هدف الإعداد للمواطنة الفعالة.

المراجع

- ^١ - مصطفى عبد القادر: استشراف المستقبل ودور التعليم المصرى فى تحقيقه، بحث منشور فى مجلة دراسات تربوية، رابطة التربية الحديثة، المجلد الرابع، الجزء الرابع والعشرون، ١٩٩٠، ص. ٧٣.
- ^٢ - فاروق عبده فلية، وأحمد عبد الفتاح ذكى: الدراسات المستقبلية (منظور تربوى)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ٢٠٠٣، ص. ٨٣.
- ^٣ - Wikipedia (Free Encyclopedia): **Future Techniques**, Wikipedia (Free Encyclopedia), [Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/future_techniques](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/future_techniques).
- ^٤ - إميل فهمي حنا شنودة: تربية عقل الأمة، مكتبة النجاح، القاهرة، ٢٠٠٥، ص. ١٠١.
- ^٥ - Wikipedia (Free Encyclopedia): **Scenario Planning**, Wikipedia (Free Encyclopedia), [Http://En.Wikipedia.Org/Wiki/ Scenario-Planning](http://En.Wikipedia.Org/Wiki/Scenario-Planning).